مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة **٩٢٦٥**

الثلاثاء، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة فرازير/السيدة غات	(مالطة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد بيريس لوسي
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسبية
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيدة بارنور
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جيكوبس
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد يماناكا

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2023/108)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

23-05406 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2023/108)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيدة سيلفي فاليري بايبو تيمون، وزيرة جمهورية أفريقيا الوسطى للشؤون الخارجية والفرنكوفونية وشؤون رعايا جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة فالنتين روغوابيزا، الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وسعادة السيد عمر هلال، الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/108، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى.

أعطي الكلمة الآن للسيد هلال.

أعطي الكلمة الآن للسيدة روغوابيزا.

السيدة روغوابيزا (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أنضم إلى مجلس الأمن اليوم لأعرض أحدث تقرير للأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2023/108) ولإطلاع المجلس على آخر التطورات وتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

تواصل عملية السلام والعملية السياسية، بقيادة الحكومة وبالتنسيق الفعال من جانب رئيس الوزراء، التقدم نحو تنفيذ الإطار الزمني الذي اعتمدته الحكومة في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٢٢، والذي يسعى، كما يذكر المجلس، إلى مواءمة الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخريطة طريق لواندا. وإذ نتمنى دائما أن يتحقق السلام بسرعة، يسرنا أيضا أن نرى تقدما تدريجيا نتيجة لزيادة ملكية الحكومة، كما هو الحال في الأعمال التحضيرية للانتخابات المحلية، وإصلاح قطاع الأمن، وبسط سلطة الدولة، واعتماد إطار تنفيذي لإدارة الحدود. وهذه الخطوات جديرة بالترحيب، حيث يواجه سكان أفريقيا الوسطى عددا لا يحصى من التحديات، التي تفاقمت بسبب تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية.

والتصدي للعنف هو في صميم عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. والطريق إلى السلام المستدام هو من خلال الحوار الشامل والبناء، لأن الخيار العسكري وحده لا يمكن أن يحل الصراع بشكل حاسم أو دائم. ولا تزال المشاركة السياسية مع قادة الجماعات المسلحة ضرورية وبدأت تسفر عن نتائج متواضعة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، شهدنا حل أربع جماعات مسلحة موقعة على الاتفاق السياسي وممثلة في الحكومة، وهي التجمع الوطني من أجل تجديد أفريقيا الوسطى، وحركة محرري أفريقيا الوسطى من أجل العدالة، واتحاد القوى الجمهورية، واتحاد القوى الجمهورية الأساسية.

وهذا يدل على أن المشاركة السياسية المقترنة بالحوافز والبدائل الحقيقية للجماعات المسلحة يمكن أن تخلق زخما إيجابيا نحو حوار شامل وبناء. والجهود التي تبذلها السلطات الوطنية لاستكشاف خيارات لإدماج المقاتلين السابقين في قوات الأمن، بما في ذلك الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة، فضلا عن إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي الطويل الأجل للمقاتلين السابقين، جديرة بالترحيب وتتطلب دعم الشركاء الدوليين.

وقد اتخذت خطوات جديرة بالثناء، وهناك خطوات أخرى تلوح في الأفق. ونتطلع إلى أن تعقد الحكومة الاستعراض الاستراتيجي المقبل للسلام والعملية السياسية بعد الاستعراض الأول، الذي عقد في حزيران/يونيه. وستكون تلك فرصة لتقييم التقدم المحرز والتحديات التي يتعين التغلب عليها. وتحقيقا لتلك الغاية، تظل استراتيجية الحكومة المتمثلة في التعامل مع قادة الجماعات المسلحة الذين لا يزالون خارج عملية السلام أساسية لمواصلة التقدم.

وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك فرص لمواصلة المضي قدما في تنفيذ عملية السلام والعملية السياسية والحفاظ على مكاسبها. وسيتطلب ذلك مزيدا من الالتزام والمشاركة من شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك في المنطقة دون الإقليمية. وهناك فرصة هامة تتمثل في الانتخابات المحلية المقبلة، التي ستكون الأولى في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ عام ١٩٨٨. ومن شأن تلك الانتخابات أن تعزز الحكم المحلي وتنهض بتحقيق لامركزية الخدمات في بلد يشكل فيه الاستبعاد والتفاوتات بين الوسط والأطراف أحد الأسباب الجذرية للنزاعات المتكررة.

ولا يمكنني أن أبالغ في أهمية الانتخابات المحلية، التي تشكل عنصرا رئيسيا في اتفاق السلام السياسي. فهي تتيح فرصة لتوسيع الحيز السياسي ليشمل الفئات المهمشة تقليديا، مثل النساء والشباب، بينما تتيح أيضا للمقاتلين السابقين وقادة الجماعات المسلحة الذين ألقوا أسلحتهم وبقوا في عملية السلام فرصة للتعبير عن آرائهم. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح الانتخابات فرصة للحكومة لإشراك المعارضة السياسية في حوار حقيقي.

وقد اتخذت سلطات أفريقيا الوسطى خطوات لتهيئة بيئة مؤاتية للانتخابات المحلية، بما في ذلك عن طريق تطوير إطارها القانوني وتحديث قانون الانتخابات لتشجيع مشاركة المرأة. ومن خلال اعتماد قانون جديد، تم إنشاء أكثر من ٢٠٠ دائرة انتخابية. وفي يوم الثلاثاء الماضي، وقعت أنا ورئيس الوزراء ورئيس السلطة الوطنية للانتخابات على الخطة الأمنية المتكاملة للانتخابات المحلية. وينبغي أن تكون تلك الانتخابات شاملة للجميع لكي تكون ذات مصداقية. ويجب أن تتاح لجميع المواطنين، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المناطق النائية ومئات الآلاف من المشردين داخليا، فرصة التسجيل للتصويت.

ومما يؤسف له أن تنظيم الانتخابات المحلية يواجه تحديات كثيرة، بما في ذلك العجز المالي الحاد. وأدعو شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى إلى دعم الانتخابات من أجل تحقيق جميع المكاسب المحتملة التي يرجح أن تجلبها لجمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها. هناك تحديات أخرى. ستجرى الانتخابات أيضا في بيئة أمنية مليئة بالتحديات، ويجب أن نعترف بأن الجماعات المسلحة يمكن أن تصبح مفسدة. وثمة تحد آخر يتمثل في التأكد من أن المسؤولين المنتخبين لديهم الوسائل وغيرها مما تحتاجه للاضطلاع بواجباتهم وممارستها بصورة طبيعية. وبعد الانتخابات، سيحتاج المسؤولون المنتخبون حديثا إلى دعم كبير، لا سيما في الأماكن التي لم تكن فيها الإدارة المحلية موجودة منذ عقود وحيث دمرت البنية التحتية أو تداعت خلال دورات متعددة من الصراع. وأخيرا، وبغض النظر عن الخلاف بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، من الضروري الحفاظ على حوار سياسي مفتوح وعملية سياسية شاملة بطريقة لا تؤجج التوترات أو العنف. وأرحب بالبيان الذي أدلى به رئيس الوزراء ورئيس الحكومة الذي أكد فيه أن الانتخابات المحلية لن تقترن بأي استفتاء على الدستور في نهاية المطاف.

وقد شهدت جمهورية أفريقيا الوسطى فترة من الاستقرار والهدوء النسبي خلال موسم الأمطار. ومع ذلك، لا بد لي من الإفادة بأنه منذ كانون الأول/ديسمبر، مع بداية موسم الجفاف، زادت الجماعات المسلحة من أنشطتها وهجماتها. ومن المؤسف، فإن عودة العنف هذه هي النمط الطبيعي للصراع في البلد؛ فمن الأسهل بكثير التنقل في جميع أنحاء البلد خلال هذه الفترة، مما يسهل تكتيكات الكر والفر. غير أننا شهدنا هذه المرة تطورات جديدة في أسلوب عمل الجماعات المسلحة، أي استخدام الأجهزة المتفجرة والطائرات المسيرة، مما يؤثر سلبا على السكان وقوات الأمن الوطنية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. على سبيل المثال،

انفجرت عبوة ناسفة في ٦ شباط/فبراير بالقرب من قرية نزاكون، مما أسفر عن مقتل جنديين من جمهورية أفريقيا الوسطى ومدني واحد. وفي ١٠ شباط/فبراير، أدى انفجار عبوة ناسفة أخرى إلى إصابة ٦ مدنيين بالقرب من مانغا. ويتركز استخدام الأجهزة المتفجرة بشكل رئيسي في غرب جمهورية أفريقيا الوسطى.

لقد حدثت أيضا تطورات أمنية أخرى تبعث على القلق، بما في ذلك تزايد الهجمات على مواقع قوات الدفاع الوطني. فمؤخرا وقبل أسبوع هاجمت جماعات مسلحة مفرزة تابعة للقوات المسلحة الوطنية المنتشرة في سيكيكيدي في محافظة فاكاغا وأسفر الهجوم عن مقتل ١٦ جنديا واختطاف ٢٠ آخرين. ونتقدم بأصدق تعازينا لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجيش الوطني وندين تلك الهجمات.

إن لتلك التهديدات الجديدة أثرا على البيئة الأمنية المعقدة أساسا ما يتطلب من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى الحفاظ على مرونتها وقدرتها على التنقل لكي تتمكن من التصدي بفعالية للتهديدات الناشئة للمدنيين. وكما ذكرت خلال إحاطتي الإعلامية الأخيرة (انظر S/PV.9156) فإننا بصدد إغلاق ١٣ قاعدة من قواعد عملياتنا المؤقتة بهدف زيادة فعالية قواتنا وقدرتها على التنقل إلى أقصى حد مع الحد من الخطر الذي يتعرض له السكان المدنيون ومخاطر سوء السلوك. ويتطلب ذلك أن تنفذ البعثة تدابير فعالة للتخفيف من آثار تغير المناخ، ما يتطلب بدوره قدرا أكبر من التنقل والمعلومات لأجل الاستجابة على النحو الملائم. ويعني ذلك أيضا أنه يجب أن يكون لدى قوة البعثة وشرطتها الاستعداد الكافي وأن تكونا قادرتين على استخدام جميع الموارد المتاحة لعمليات الانتشار، لا سيما في المناطق شديدة الخطورة. يشكل النقص الحاد في الهياكل الأساسية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك الطرق والجسور، تحديا كبيرا شأنه في ذلك شأن عوامل أخرى مثل النقص في طائرات الهليكوبتر العسكرية والقيود المتواترة على تحركات البعثة مما حد من قدرتنا على القيام بذلك على نحو فعال ومتسق. إن هذه القيود المفروضة على الوصول تعوق الاستجابة الأمنية الفعالة وتمنع أيضا مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى من تطبيع حياتهم. وبينما أواصل ترشيد نشر بعثتنا وخاصة نشر قواتنا، ما زلت أعطي الأولوية لتعزيز نظام الإنذار المبكر للبعثة بوصفه عنصرا رئيسيا في قوامنا ونهجنا الأمني عموما.

يسرني أن أبلغكم منذ إحاطتي الأخيرة للمجلس بأن السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى قد رفعت الحظر المفروض على الرحلات الجوية الليلية للبعثة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢. وأعرب عن تقديري لبيئة العمل المواتية والتعاون اللذين مكنا من التوصل إلى حل مرض لتلك المسألة التي سببت مخاطر جسيمة لموظفي الأمم المتحدة. ولكن يؤسفني أن أبلغ أعضاء المجلس بأن وزارة الدفاع قد أصدرت في وقت سابق من هذا الشهر تعميما يحظر جميع الرحلات الجوية للمركبات الموجهة عن بعد في جمهورية أفريقيا الوسطى باستثناء التابعة لقوات الدفاع والأمن الوطنية. ومنذ ذلك الحين، ما برحت الحكومة وشخصي، فضلا عن قيادة القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات البعثة نواصل التعاون بشكل مكثف وبناء لإيجاد حل لهذا القيد الجديد الذي يعوق قدرتنا على العمل بما في ذلك حماية المدنيين.

وقبل لحظات قليلة من بدء جلسة المجلس هذه، تلقيت من وزارة الدفاع استثناء للحظر المفروض على البعثة ولكن بشروط وطرائق لم أستعرضها بعد. إن لدي اعتقادا راسخا بأنه سيتم التوصل إلى حل لذلك القيد العملياتي الكبير باستمرار حسن النية والمشاركة البناءة من قبل المعنيين. في كل يوم تتعطل فيه مركبة مدارية لن يتسنى جمع معلومات قيمة ولن تتلقى الدوريات بعيدة المدى غطاء جويا ولا يمكن تحديد موقع العناصر المسلحة أو مراقبتها وخاصة ما يتعلق بتحركاتها كما لا يمكن تحديد حالة الطرق والبنية التحتية مثل الجسور وإصلاحها. ومن الواضح أن ذلك يزيد من الخطر على أرواح المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وحفظة السلام.

لقد بيّن تجدد التوترات على حدود جمهورية أفريقيا الوسطى البعد الإقليمي للأزمة الأمنية في البلد، لا سيما على طول طرق نقل الجثث والمناطق الغنية بالموارد في الشمال الغربي والشمال الشرقي

والوسط الجنوبي التي تعد مناطق مضطربة للنزاع. فتلك المناطق كبيرة ومضطربة ويمكن النفاذ منها. ويتطلب وقف مد نشاط المتمردين في هذه المناطق اتخاذ إجراءات متضافرة من جانب جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة عن طريق زيادة التعبئة والتعاون دون الإقليميين. ويمكن للمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة أن تؤديا دورا إيجابيا في ذلك الصدد. وبالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، سأستخدم السبل المتاحة لي للعمل على تعبئة الجهود الإقليمية المتعلقة بتلك المسائل الحدودية الهامة.

ويؤسفني أن أبلغكم بأن حالتي حقوق الإنسان والعدالة في البلد لم تشهدا أي تحسن يذكر منذ إحاطتي الأخيرة. ويساورني القلق بشكل خاص من تزايد العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والذي ترتكبه جميع الأطراف.

في ذلك السياق يجب أن نواصل دعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بشكل جماعي في تعزيز نظم الشرطة والعدالة والسجون حتى تتحقق العدالة لضحايا الجرائم الخطيرة بطريقة عادلة ومستقلة وحسنة التوقيت. وأرحب بتجديد ولاية المحكمة الجنائية الخاصة عقب مشاورات بيني وبين فخامة الرئيس توادیرا. وقدمت البعثة دعما قيما لهذه المحكمة. وأدعو الدول الأعضاء والشركاء إلى المساهمة في ميزانية المحكمة التي وصلت الآن إلى مستوى من النضج يسمح لها بالنظر في المزيد من القضايا وتحقيق العدالة لضحايا النزاع.

وبينما يتأثر مواطنو جمهورية أفريقيا الوسطى بشدة بالأزمة الاجتماعية والاقتصادية فإنها ما تزال تزداد سوءا، حيث يتوقع برنامج الأغذية العالمي أن ترتفع النسبة المئوية لسكان وسط أفريقيا الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد من نسبة ٤٤ في المائة في عام ٢٠٢٢ وهي من أعلى المعدلات في العالم أصلا إلى ٤٩ في المائة في عام ٢٠٢٣.

ويؤثر ذلك على أشد الفئات ضعفا. وتعتمد أغلبية سكان البلد على المساعدة الإنسانية. وفي ٩ شباط/فبراير أطلق رئيس الوزراء ونائب ممثل الأمين العام – الذي كان يعمل أيضا منسقا للشؤون الإنسانية ومنسقا مقيم خطة الاستجابة الإنسانية المشتركة لعام ٢٠٢٣ بقيمة ٤٦٥ مليون دولار تأهبا للتدخلات المنقذة للحياة. وإذ أدرك الضغوط الاقتصادية العالمية والاحتياجات الإنسانية المتعددة في كثير من أنحاء عالمنا، لا يزال شعب أفريقيا الوسطى بحاجة إلى التضامن والدعم الدوليين. وأشجع جميع الدول الأعضاء على التضامن مع أشد الشرائح السكانية ضعفا بالاستجابة السخية لذلك النداء الإنساني.

وفي الوقت نفسه، فإن اتجاه التدهور في الحالة الإنسانية لن ينعكس مساره ولا يمكن عكسه حتى تترسخ التنمية. وهذا أبعد ما يكون عن الواقع, فالحالة الاجتماعية والاقتصادية مثيرة للقلق. وتشير التخفيضات في الميزانية لعام ٢٠٢٣ مقارنة بعام ٢٠٢٢ إلى انكماش اقتصادي عميق، مما يزيد الضغط على السكان. وينطوي الضعف والضغوط الاجتماعية والاقتصادية على السكان على خطر انعدام الأمن، مما قد يقوض المكاسب المتواضعة التي تحققت على الجبهتين السياسية والأمنية.

واسمحوا لي أن أؤكد على ما لا يحتاج إلى تأكيد: إن التنمية تتطلب الاستقرار والاستقرار يتطلب التنمية. وأدعو الشركاء في التنمية إلى دعم شعب أفريقيا الوسطى، الذين هم من أكثر الشعوب ضعفا وفقرا في العالم، من خلال مشاريع اجتماعية وإنمائية محددة الأهداف وذات أولوية.

إن بعثة الأمم المتحدة تدعم جمهورية أفريقيا الوسطى في تهيئة البيئة السياسية والأمنية المواتية للسلام والعملية السياسية لتحقيق تقدم في استعادة سلطة الدولة على كامل أراضي البلد، وستواصل تقديم هذا الدعم. ولكن البعثة لا يمكنها أن تفعل ذلك بمفردها. ولا يمكن لأفريقيا الوسطى أن تفعل ذلك بمفردها. وأدعو الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى المساعدة في توطيد المكاسب الأمنية التي تحققت حتى الآن واغتنام الفرصة التي لن تتكرر التي تتيحها الانتخابات المحلية لمساعدة أفريقيا الوسطى في بناء أسس حكم محلي يركز على المواطن وتسريع التقدم في إصلاح قطاع الأمن نحو بناء قوات دفاع وأمن محترفة. وأكرر أن ذلك لا يزال الحل الدائم الوحيد لأفريقيا الوسطى لبناء قدراتها على حماية سكانها وسلامتها الإقليمية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة روغوابيزا على إحاطتها.

السيد هلال (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدتي الرئيسة، وتهنئة مالطة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. وأعرب عن تقديري للفرصة التي أتيحت لي لمخاطبة مجلس الأمن بالنيابة عن لجنة بناء السلام بصفتي رئيسا لتشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام بشأن التقدم المحرز في بناء السلام وآفاقه في ذلك البلد. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل جدا (S/2023/108) الذي يسلط الضوء على القضايا والتحديات التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى في لحظة حرجة من رحلتها نحو تحقيق السلام والاستقرار الدائمين، فضلا عن التوصيات التي يقترحها. ويؤسفني عدم قدرة الممثلة الخاصة للأمين العام مؤقتا على التحدث إلينا، ولذلك سأواصل تقديم إحاطتي.

إن عودة أنشطة الجماعات المسلحة إلى الظهور في مناطق مختلفة من جمهورية أفريقيا الوسطى، والضغوط على المالية العامة للبلد، تؤدي إلى تفاقم الحالة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية وإلحاق خسائر فادحة بالسكان المدنيين. ومع ذلك، وعلى الرغم من التحديات العديدة التي لا تزال قائمة، شهدنا تطورات إيجابية مشجعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ينبغي الاستفادة منها لإدامة وتعزيز التزام البلد بالانتعاش.

وأول هذه التطورات هو أن سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أظهرت الإرادة السياسية اللازمة لتنشيط عملية السلام وملكيتها الوطنية، ولا سيما من خلال تنفيذها للالتزامات بكفالة التكامل والحفاظ على التآزر على الصعيد السياسي في إطار الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن خريطة طريق لواندا المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى المتفق عليها في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

ونحثها على مواصلة تلك الجهود، بما في ذلك الموافقة على استراتيجية التعامل مع الجماعات المسلحة وتنفيذها. وفي ذلك السياق، نرحب بالحل الرسمي في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ لأربع جماعات مسلحة موقعة على الاتفاق السياسي، وهو ما نعتبره خطوة إلى الأمام في تحقيق الاستقرار في المناخ السياسي والأمني، وتوسيع الحيز الديمقراطي، وإبقاء جمهورية أفريقيا الوسطى على الطريق نحو السلام الدائم. ولا يمكن أن يكون بناء السلام فعالا إلا إذا اقترن بجهود لتسريح الجماعات المسلحة ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان. ونرحب بتركيز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على كفالة بيئة توفر الحماية للسكان، لا سيما من خلال دعم توسيع سلطة الدولة خارج عواصم المقاطعات.

ثانيا، يجري بذل جهود في المنطقة جنبا إلى جنب سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لتعبئة الدعم للنهوض بعملية السلام. وكما أكد الأمين العام في تقريره، فإن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى لها تأثير كبير على المنطقة بأسرها. وفي ذلك الصدد، نشيد بالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن رؤساء الدول في المنطقة والبلدان المجاورة، على التزامهم بكفالة قدر أكبر من التماسك في العمل الإقليمي، وندعو جميع أصحاب المصلحة هؤلاء إلى مواصلة جهودهم لنزع فتيل التوترات في المنطقة دون الإقليمية والتصدي للتهديدات العابرة للحدود للسلام والعملية السياسية. وأود أيضا أن أشدد على أهمية استمرار المشاركة البناءة لجميع شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية والشركاء الثنائيون. ولا يزال الافتقار إلى القدرات التقنية والمالية أحد التحديات الرئيسية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونكرر نداءنا إلى جميع الشركاء، سواء من المنطقة أو القارة أو من أي مكان آخر، لإيلاء اهتمام خاص لجمهورية أفريقيا الوسطى وتقديم الدعم اللازم لها، بالنظر إلى أن احتياجاتها الملحة تهدد المكاسب التي تحققت في مجال بناء السلام والتنمية. وصندوق بناء السلام، الذي تشمل قائمة مشاريعه الحالية في جمهورية أفريقيا الوسطى تسعة مشاريع تبلغ قيمتها الإجمالية ١٨ مليون دولار، مثال على قيمة الاستثمار في بناء السلام والحلول الدائمة، التي تعمل كعامل حفاز ويمكن أن يكون لها تأثير واضح ومباشر على السكان.

ويؤكد هذا السياق أهمية جهود بناء السلام بوصفها أداة لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. في عام ٢٠٢٢، أدى ذلك إلى تركيز التشكيلة على تعزيز الملكية الوطنية لأولويات بناء السلام، وأولها إجراء الانتخابات المحلية المقرر عقدها في شهري تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣. ويستعد البلد للتصويت في تلك الانتخابات، التي تمثل فرصة فريدة لتعزيز الحكم المحلي مع جعل المسؤولين المنتَخبين مسؤولين مباشرة أمام المواطنين، مما يساعد على النهوض بعملية اللامركزية في جمهورية أفريقيا الوسطى ومعالجة أحد الأسباب الجذرية لأزماتها السياسية والأمنية.

ونشجع الحكومة على مواصلة جهودها لكفالة إجراء تلك الانتخابات في موعدها وفي جو حر وآمن وشامل للجميع بمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية وآمنة وعلى قدم المساواة، بما في ذلك عن طريق اعتماد تدابير فعالة لبناء الثقة وإعطاء الأولوية للحوار مع جميع الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني. ويطمئننا دعم البعثة لتلك الانتخابات والتزامها ببذل كل جهد ممكن لكفالة أن تكون سلمية وحرة وخالية من العنف ومفتوحة للجميع، بمن فيهم النساء والشباب. ومع ذلك، فإن النقص الكبير في تمويل الانتخابات المحلية أمر مقلق جدا. والعجز في الميزانية، وهو السبب الرئيسي لتأجيل الانتخابات ثلاث مرات، يمكن أن يؤثر على إجراء الانتخابات ويخلق خطرا حقيقيا على السلام والاستقرار. ولذلك، نحث الدول الأعضاء وشركاء جمهورية أفريقيا الوسطى على العمل بأسرع ما يمكن لتأمين الأموال اللازمة لسد الفجوة في الميزانية، التي تبلغ حوالي ٧ ملايين دولار، من خلال المساهمات في الصندوق المشترك للتبرعات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يدير برنامج دعم العملية الانتخابية.

أما الأولوية الثانية لبناء السلام فهي تعزيز سيادة القانون والعدالة الانتقالية. ومن شأن إمكانية اللجوء إلى العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب، وهما شرطان لا غنى عنهما لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ونجاح أي مشروع للمصالحة الوطنية، أن يسهما في منع نشوب النزاعات في الأجل القصير وإحلال السلام المستدام في الأجل الطويل. ونرحب بتفعيل المحكمة الجنائية الخاصة ولجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، بفضل الجهود المتضافرة لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وشركائها الدوليين، بما في ذلك البعثة. وهي آليات أساسية للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، ومكافحة الإفلات من العقاب، وكفالة مساءلة الجناة والعدالة وجبر الضرر للضحايا.

وتفخر التشكيلة بأنها أسهمت في ذلك المسعى من خلال ممارستها الابتكارية المتمثلة في استخدام منتداها للدعوة إلى توفير الموارد اللازمة لسد الثغرات في ميزانية المحكمة الجنائية الخاصة ولجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. وكما قلنا مرارا، لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون مصالحة ولا مصالحة بدون آليات موثوقة لمكافحة الإفلات من العقاب. وفي ذلك السياق، يكتسي عمل المحكمة واللجنة أهمية قصوى، ونحث جميع الشركاء على تقديم دعم مالي وتقني ولوجستي أكبر لتلك الآليات.

ثالثا، كان للتوقعات الاقتصادية العالمية القاتمة الحالية وأزمات الغذاء والطاقة، مقترنة بقيود سلسلة الإمداد، أثر سلبي على الميزانية الوطنية وعلى توليد الإيرادات للخطة الوطنية لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا تزال الاستثمارات في الانتعاش والتنمية الاجتماعيين والاقتصاديين في جمهورية أفريقيا الوسطى حاسمة لتنفيذ الاتفاق السياسي وتوطيد عوائد بناء السلام التي ترتبط ارتباطا جوهريا بالسلام المستدام. وفي ذلك الصدد، أرحب بالحوار المستمر بين الحكومة والمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك الحوار بتيسير من البعثة.

وستواصل التشكيلة التركيز على تماسك وتنسيق الإجراءات التي ذكرتها، بالإضافة إلى الدعوة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام والدعم من جانب المجتمع الدولي لجمهورية أفريقيا الوسطى. ولا يسعني أن أشدد بما فيه الكفاية على أن البلد يمر بلحظة حرجة في تاريخه وسيحتاج إلى دعمنا المستمر لكفالة العودة إلى سلام دائم واستقرار طويل الأجل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد هلال على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثلة الخاصة على الإحاطة التي قدمتها وعلى عملها بصفتها رئيسة بعثة الأمم

المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أيضا أن أشكر رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام على إحاطته. وأخيرا، أرحب بحضور وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى بيننا.

لا تزال الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى هشة جدا. وتدين فرنسا العدد المتزايد من الهجمات التي شنتها الجماعات المسلحة في الأسابيع الأخيرة ضد المدنيين والقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة. وتُذكرنا هذه الهجمات بضرورة أن تسفر عملية السلام عن نتائج ملموسة.

وتدعم فرنسا الجهود التي تبذلها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من البعثة وبلدان المنطقة، لتنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخريطة طريق لواندا. وترحب بنزع سلاح أربع جماعات مسلحة مؤخرا وتأمل أن يولد ذلك زخما للمفاوضات مع جماعات مسلحة أخرى. إن وجود فرص اجتماعية واقتصادية حقيقية وتوفير الحماية للمقاتلين المسرحين أمر أساسي لنجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن.

وثمة أهمية بالغة للدعم المقدم من بلدان المنطقة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في إحراز تقدم في عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وترحب فرنسا بالاجتماع الذي عُقد مؤخرا في لواندا بين الرئيس توادیرا ورئيس المرحلة الانتقالية في تشاد ورئيس أنغولا.

لقد أُحرز تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب وفي تحقيق العدالة الانتقالية. ويجب أن يستمر ذلك. وترحب فرنسا بتمديد ولاية المحكمة الجنائية الخاصة التي أصدرت حكمها الأول وببدء عمل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء العدد المتزايد من انتهاكات حقوق الإنسان، على النحو المذكور في تقرير الأمين العام (S/2023/108). وندين بأشد العبارات التجاوزات التي ترتكبها الجماعات المسلحة ضد المدنيين، والتي ترتكبها كذلك القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى ومرتزقة فاغنر، المسؤولين عن غالبية الانتهاكات الموثقة في التقرير.

لا يمكن للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أن يمضي قدما إلا في مناخ سياسي سلمي ومنفتح وديمقراطي. وقد ازدادت انتهاكات سيادة القانون واستقلال المؤسسات القضائية في الأشهر الأخيرة. ونشعر بقلق بالغ إزاء القيود المفروضة على الحيز المدني والتهديدات المستمرة للمعارضة والمجتمع المدني وانتشار خطاب الكراهية. وهناك حاجة إلى إجراء حوار شامل للجميع حقا، تُسمع فيه جميع الأصوات، بما في ذلك أصوات الشباب والنساء. ونجاح الانتخابات المحلية رهن بذلك.

وفي هذا السياق، فإن عمل البعثة ضروري أكثر من أي وقت مضى لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى في السير على طريق السلام والمصالحة. وترحب فرنسا بالحوار بين البعثة وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو ما جعل رفع الحظر الذي كان مفروضا على الرحلات الجوية الليلية أمرا ممكنا. وندعو جمهورية أفريقيا الوسطى إلى رفع الحظر المفروض على استخدام الطائرات المسيرة، وهو أمر ضروري لسلامة حفظة السلام.

أخيرا، أود أن أؤكد مجددا دعم فرنسا الكامل للممثلة الخاصة في عملها ونعرب عن امتناننا لأفراد البعثة على مهنيتهم وتفانيهم.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن، وهم غانا وموزامبيق وغابون. نشكر السيدة فالنتين روغوابيزا، الممثلة الخاصة للأمين العام، والسفير عمر هلال، رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات بشأن آخر التطورات في البلد وبشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأرحب أيضا بمشاركة وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى في جلسة اليوم.

يتيح لنا تقرير الأمين العام (S/2023/108) عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعواقبها على السلام والاستقرار الفرصة لإعادة تأكيد دعم الأعضاء الأفارقة الثلاثة لاستعادة السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى على الرغم من التحديات الأمنية والإنسانية التي يواجهها البلد وفي ضوء ما يظهره البلد من قدرة لافتة على الصمود، والتي تستحق الاعتراف بها ودعمها.

وسنتناول هذه الركائز الثلاث بالبحث في ضوء تقرير الأمين العام.

على المستوى السياسي، يحيط الأعضاء الأفارقة الثلاثة علما بالمناقشات الجارية حول تشكيل المحكمة الدستورية ويعتبرون الإحالات المنتظمة إلى هذا الجهاز الهام من قبل المجتمع المدني والجهات الفاعلة المعارضة دليلا على نطاقه ودوره القيادي. ونشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة الحوار مع جميع الجهات السياسية الفاعلة للحفاظ على حيز للمناقشة، وهو أمر ضروري لإسكات الأسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى بشكل دائم.

وتجدر الإشارة إلى الجهود التي تبذلها الحكومة لتنظيم أول انتخابات محلية منذ أكثر من ٢٠ عاما. فشعب أفريقيا الوسطى، الذي يتطلع إلى السلام الدائم وإلى إجراء انتخابات حرة وشفافة وذات مصداقية، ينتظر هذه الانتخابات التي يمكن إجراؤها في جميع بلديات البلد وعددها ١٧٦ إذا سمحت الحالة الأمنية بذلك. ونرحب بفتح فروع محلية للسلطة الوطنية للانتخابات في ٢٠ مقاطعة من مقاطعات البلد والانتهاء من رسم الخرائط الانتخابية على الرغم من تضاعف الحوادث الأمنية بسبب الهجمات المتفرقة التي تشنها جماعات مسلحة.

ويذكر الأعضاء الأفارقة الثلاثة أن الميزانية الإجمالية لتنظيم الانتخابات المحلية تقدر بحوالي ١١ مليون دولار وأن دولة أفريقيا الوسطى قطعت التزاما ماليا بتقديم ٤,٥٦ مليون دولار. وبالنظر إلى ذلك السياق الاقتصادي الصعب، فإن جمهورية أفريقيا الوسطى في حاجة أكبر من أي وقت مضى إلى الدعم المالي من المجتمع الدولي، وهو أمر حاسم لإجراء انتخابات محلية فعالة ضمن الإطار الزمني المتفق عليه. لقد وقعت جمهورية أفريقيا الوسطى مؤخرا اتفاقا لتمويل إجراء الانتخابات المحلية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يضمن الشفافية في الأموال المخصصة لمشروع دعم العملية الانتخابية، الذي يديره البرنامج الإنمائي نفسه مباشرة. إن إجراء الانتخابات المحلية يشكل خطوة حاسمة ستسهم في استعادة بسط سلطة الدولة، وهو أمر أساسي لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وسيكون من المؤسف أن تضيع في هذه المرحلة المكاسب التي تحققت بشق الأنفس حتى الآن بفضل ما بُذل من جهود كبيرة. وتؤثر الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى على السلام والأمن الدوليين – وهي مسؤولية مجلس الأمن – ومن الأهمية بمكان أن يحشد المجتمع الدولي جهوده إلى جانب سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل إجراء تلك الانتخابات المحلية، التي يطالب بها الشعب. ونرحب أيضا بالدعم المستمر الذي تقدمه المنظمة الدولية للفرانكفونية تعزيزا للديمقراطية وسيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما من خلال دعم مؤسسات مثل الهيئة الانتخابية الوطنية والمحكمة الدستورية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

ونشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة جهودها في مكافحة المعلومات الخاطئة والمعلومات المضلِّلة، ولا سيما من خلال الإجراءات التي تتخذها هيئة الاتصالات في البلد. ندعو أيضا حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مواصلة العمل من أجل كفالة التماسك الاجتماعي والتسامح، وهما شرطان أساسيان للسلام الدائم في البلد. وينبغي ألا يكون هناك مجال لخطاب الكراهية أو التحريض على العنف داخل جمهورية أفريقيا الوسطى، ويتعين أن تقدم سلطات الدولة مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة على وجه السرعة.

وعلى الصعيد الإقليمي، ترحب غانا وموزامبيق وغابون بعقد مؤتمر قمة ثلاثي بين جمهورية أفريقيا الوسطى وأنغولا وتشاد في لواندا في ٨ شباط/فبراير، المكرس، على وجه الخصوص، للحالة السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويشكل مؤتمر القمة المصغر هذا خطوة كبيرة إلى الأمام في تعزيز العلاقات الثنائية بين جمهورية

أفريقيا الوسطى وتشاد، وهو أمر بالغ الأهمية لتوطيد الأمن على طول الحدود الفاصلة بين هذين البلدين.

يحيط الأعضاء الأفارقة الثلاثة علما بالإعلان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ عن الحل الشامل للجماعات الأربعة المسلحة الموقعة على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى ويشجعنا عقد الاجتماع الثاني للاستعراض الاستراتيجي لمواصلة تنفيذ الاتفاق السياسي من خلال خريطة الطريق المشتركة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ونطلب إلى جميع الموقعين على الاتفاق أن يدعموا إجراء الانتخابات المحلية وبالتالي إعطاء الأولوية للحلول السياسية لحل الأزمة في البلد.

ويرحب الأعضاء الأفارقة الثلاثة بالدور الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن زيارة مجلس حكماء الاتحاد الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ إلى بانغي – وهو دليل ملموس على تصميم الاتحاد الأفريقي على مواصلة تعزيز الوساطة ومنع نشوب النزاعات في البلد. وندعو المنظمات دون الإقليمية إلى زيادة مشاركتها في تعزيز التعاون بين الدول بغية تأمين الحدود المشتركة.

على الصعيد الأمني، يساورنا قلق عميق إزاء استمرار دوامة العنف التي تفرضها الجماعات المسلحة على السكان المدنيين، وإزاء الهجمات غير المتكافئة ضد البعثة والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى إذ تقاتل يوميا للحفاظ على السلامة الإقليمية للبلد. وتدين غانا وموزامبيق وغابون بشدة جميع هذه الهجمات المتكررة ضد السكان المدنيين وأفراد البعثة والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، بما في ذلك الاستخدام المتزايد للأجهزة المتفجرة من جانب الجماعات المسلحة، مما يعوق حرية حركة الأشخاص والبضائع. ونتقدم بخالص تعازينا لأسر الضحايا، وندعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتقديم المذنبين بارتكاب تلك الجرائم البشعة إلى العدالة.

ويشدد الأعضاء الأفارقة الثلاثة على أن السلام الدائم لا يمكن تحقيقه إلا إذا توفرت لدى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى القدرة على السيطرة على أراضيها؛ وأكملت بفعالية تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن ؛ وكفالة نجاح إعادة إدماج الجماعات المسلحة المسرحة في المجتمع. وندعو الشركاء الدوليين إلى التعبئة لتقديم الدعم المالي للبلد في سعيه لتحقيق السلام والتنمية بغية معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

لا يوجد حل عسكري للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. لا يوجد سوى حلول سياسية. ومع ذلك، لن يكون هناك حل على الإطلاق دون الاستجابة للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. كما يتعين على جمهورية أفريقيا الوسطى، التي أضعفتها بالفعل الأزمات الداخلية، أن تتعامل مع أزمات متعددة، مثل مرض فيروس كورونا وارتفاع أسعار النفط والغذاء، التي تؤثر بشكل كبير على مستقبلها. ويتطلب التغلب على دورات العنف والأزمات تلك تحقيق تنمية اقتصادية واستعادة الخدمات الأساسية، التي يجب أن تتلقى الدعم المالي من المجتمع الدولي.

بالإضافة إلى ذلك، نلاحظ بارتياح رفع الحظر المفروض على الرحلات الجوية الليلية التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. يجب أن يستمر الحوار وتعزيز التعاون بين سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة من أجل الاشتراك في تحديد الإجراءات المناسبة لحماية المجال الجوي لجمهورية أفريقيا الوسطى من الهجمات المحتملة.

نرحب بوحدة مجلس الأمن في اتخاذ القرار ٢٦٤٨ (٢٠٢٢) بشأن رفع حظر الأسلحة. ونعتقد أن هذه الخطوة المهمة إلى الأمام ستمكن البلد من مواصلة إجراءاته لحماية سكانه والدفاع عن أراضيه وموارده الطبيعية.

يجب أن تتمكن القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى من الاضطلاع بمهامها السيادية في جميع أنحاء أراضي البلد. وفي مواجهة التحديات الأمنية الجديدة التي تتجلى في الزيادة المستمرة في التهديدات غير المتماثلة، يظل الأعضاء الأفارقة الثلاثة مقتنعين بضرورة تعزيز

القدرات التشغيلية للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى بما يتناسب مع التهديدات الناشئة على أرض الواقع. تحقيقا لهذه الغاية، يجب تكثيف أنشطة التدريب وبناء القدرات لقوات الدفاع والأمن، ولا سيما في مجالات إزالة الألغام واللوجستيات وحقوق الإنسان. ونؤكد من جديد أن السماح للبعثة بالبقاء في جمهورية أفريقيا الوسطى سيعتبر اعترافا بالفشل بالنسبة للمجتمع الدولي. يجب أن تتمكن قوات جمهورية أفريقيا الوسطى في نهاية المطاف من تأمين أراضيها بطريقة مستدامة.

لا يوجد أمن بدون عدالة. ونشيد بجهود البعثة لتعزيز بناء قدرات القضاة على وجه الخصوص. ومع ذلك، يساورنا القلق إزاء الزيادة المستمرة في انتهاكات حقوق الإنسان بسبب المنهجية المستخدمة لتحديدها، التي لا تعكس للأسف جهود سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من البعثة، في ذلك المجال. نؤكد من جديد أن جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه تحديات متعددة الأبعاد تتطلب تعبئة متزايدة للموارد، لا سيما فيما يتعلق ببناء الهياكل الأساسية، وبناء القدرات، وشراء المعدات، وتدريب الموظفين، وهي خطوات رئيسية نحو استعادة سلطة الدولة. ولا يمكن لجمهورية أفريقيا الوسطى أن تواجه تلك التحديات بدون دعم شركائها الإنمائيين. واتباع نهج كمي في مجال حقوق الإنسان، دون النظر على النحو الواجب في الجهود النوعية والكبيرة التي تبذلها الحكومة، بعيد كل البعد عن الواقع في البلد وعن أولوياته. ولذلك، يجب أن يكون هذا النهج أكثر توازنا وإيجابية.

تستمر الأزمة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى في التفاقم، وسط تصاعد العنف ضد المدنيين من جانب الجماعات المسلحة وانعدام الأمن في المناطق الواقعة خارج المراكز الحضرية. ندين بشدة الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة على العاملين في المجال الإنساني، مما يعوق عملهم في الميدان إلى حد كبير.

ونتيجة لذلك يشهد الملايين من الناس تزايد ضعفهم وتآكل سبل عيشهم. ترحب مجموعة الدول الأفريقية الثلاث بالتزام العاملين في المجال الإنساني على الرغم من المخاطر الأمنية. ونشجع المانحين على مواصلة الحشد لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية لتلبية احتياجات المساعدة لـ ٣,٤ مليون من أبناء جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك ١,٦ مليون طفل.

وفي الختام، تؤكد غانا وموزامبيق وغابون من جديد التزامها باحترام السلامة الإقليمية لجمهورية أفريقيا الوسطى وسيادتها. ونؤكد مجددا دعمنا للسيدة فالنتين روغوابيزا، الممثلة الخاصة للأمين العام، وفريقها على جهودهم المستمرة في الميدان.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام روغوابيزا والسفير هلال، بصفته رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطاتهم. وأود أيضا أن أرحب بوزير خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه الجلسة.

وتعرب ألبانيا عن امتنانها لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على جهودها الدؤوبة لدعم السلطات الوطنية في تعزيز السلام في البلد. وينبغي أن تقوم العلاقة بين جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة على أساس الاحترام المتبادل. وبينما ننوه بالتقدم المحرز في بناء الثقة وزيادة الاتصالات، نعتقد أن تنفيذ اتفاق مركز القوات أمر أساسي. نرحب بقرار الحكومة رفع الحظر المفروض على الرحلات الجوية الليلية التي تقوم بها البعثة لعمليات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الانتهاكات المستمرة لاتفاق مركز القوات والقيود المفروضة على حرية الحركة والقدرات التشغيلية للبعثة، بما في ذلك تعليق رحلات المنظومات الجوية بدون طيار، مما يقوض الفعالية التشغيلية، كما ذكرت الممثلة الخاصة. ولا تزال ألبانيا تشعر بقلق شديد إزاء الحالة الأمنية والاتجاه المقلق لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة، وخاصة مجموعة فاغنر. ويجب أن يتوقف العنف الجنسي والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال المرتبطة بالنزاع، وتقويض وصول المساعدات الإنسانية، والهجمات على العاملين في المجال الإنساني.

وهذا يقودني إلى النقطة التالية. من الأهمية تنشيط الجهود لتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال خارطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التي وضعها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ونشيد بحل أربع جماعات مسلحة مؤخرا بوصفه خطوة إيجابية في ذلك الاتجاه، وندعو الحكومة إلى التعجيل بجهودها لجلب الجماعات المسلحة المتبقية إلى طاولة المفاوضات باعتبار ذلك عنصرا حاسما في نجاح وتوطيد برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. ونحث الحكومة على تكثيف انخراطها مع تشاد والسودان لمعالجة انعدام الأمن المستمر في مناطقهما الحدودية، ونحث جميع الجماعات المسلحة على نبذ العنف وإعادة الالتزام بعملية السلام. ولا يمكن تحقيق السلام والأمن بدون المساءلة والعدالة. وفي هذا الصدد، ترحب ألبانيا بتجديد ولاية المحكمة الجنائية الخاصة حتى عام ٢٠٢٨. نحن نعتقد أن المساواة بين جميع المواطنين في القدرة على اللجوء إلى القضاء أمر حاسم لإنهاء الإفلات من العقاب.

كما أننا نتابع التطورات السياسية التي يمكن أن تخلق مخاطر جديدة للبلد ما لم يتم التعامل معها بشكل صحيح. وبينما تشجعنا الأعمال التحضيرية للانتخابات والجدول الزمني الجديد للانتخابات، فإننا ندعو الحكومة وجميع أصحاب المصلحة إلى الالتزام بتهيئة بيئة تفضي إلى حيز ديمقراطي أوسع، مع مشاركة أكثر جدوى للنساء والشباب، والتي هي أمور يمكن في نهاية المطاف أن تمكن من إجراء انتخابات حرة ونزيهة في وقت لاحق من هذا العام. كما نرحب بالخطة المتكاملة لأمن الانتخابات الموقعة هذا الشهر بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة من أجل تيسير التدابير الأمنية اللازمة لإجراء الانتخابات المحلية.

وفي الختام، يساورنا القلق إزاء المناقشة بشأن الإصلاح الدستوري والتغييرات في المحكمة الدستورية، ونرحب بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للعمل مع الحكومة وزعماء المعارضة وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تشجيع الحوار لمعالجة تلك المسائل. وقد أحطنا علما باعتزام الحكومة إبقاء الانتخابات المحلية منفصلة عن الاستفتاء الدستوري المحتمل، ونردد دعوة الأمين العام إلى إجراء حوار مفتوح وهادف لتلبية تطلعات أبناء جمهورية أفريقيا الوسطى إلى السلام الدائم.

السيدة بيريسويل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة فالنتين روغوابيزا، ورئيس التشكيلة القطرية المخصصة للجنة بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، السفير عمر هلال، على إحاطتيهما وخاصة على عملهما القيم. وأرحب بوزيرة الخارجية والفرانكوفونية والمغتربين في جمهورية أفريقيا الوسطى.

لقد كان من دواعي سرور سويسرا أن تقرأ في أحدث تقرير للأمين العام (S/2023/108) أن الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى شهدت تحسنا طفيفا. فبعد عقود من النزاع تكون أي بادرة للسلام أمرا مشجعا. وفي الوقت نفسه، لا يزال العنف يلقي بثقله على شعب أفريقيا الوسطى. لا بد من حماية المدنيين. فهذا حقهم، ومن واجب جميع الأطراف أن تضمن تلك الحماية. وأود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، تؤيد سويسرا تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخارطة الطريق التابعة له. إن حل أربع جماعات مسلحة مؤخرا هو خطوة نرحب بها. ونشجع الحكومة على إقامة حوار حقيقي مع الجماعات المسلحة والبلدان المجاورة بغية توطيد المكاسب الأمنية التي تحققت حتى الآن. ولكي يستتب السلام يجب على المقاتلين أن يلقوا أسلحتهم وأن يعودوا إلى الحياة المدنية بطريقة مستدامة، ويجب أن يكون المجتمع المدني، ولا سيما النساء، في طليعة متابعة الاتفاق السياسي. ونشجع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة جهودها في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال بذل مساعيها الحميدة. ونود أن نذكر حكومة أفريقيا الوسطى بأن دعمها الكامل للبعثة لا يزال أساسيا لتحقيق النجاح.

ثانيا، لقد قوبل التحسن في الحالة الأمنية في بعض المناطق بتكثيف العنف في غرب البلد وشماله. لقد وصل موسم الجفاف.

الجماعات المسلحة تتنقل أكثر وتكثف أنشطتها، بما في ذلك الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. ويساهم تغير المناخ في تعديل ممرات الترحال الرعوي وتأجيج النزاعات بين المزارعين والرعاة. وكما هو الحال في كثير من الأحيان، يدفع السكان المدنيون الثمن الأكبر. وتواصل الجماعات المسلحة انتهاك السلامة البدنية والمعنوية للمدنيين وتجنيد الأطفال واستخدامهم. تدين سويسرا الانتهاكات والإساءات المستمرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وندعو جميع الأطراف، بما في ذلك القوات الحكومية ومجموعة فاغنر والجماعات المسلحة، إلى احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

ثالثا، تشعر سويسرا بالتشجيع إزاء جهود الحكومة في مكافحة الإفلات من العقاب، والتي تشكل أساسا ضروريا للسلام وسيادة القانون. ونرحب بعمل المحكمة الجنائية الخاصة، التي أصدرت مؤخرا أول حكم لها بشأن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. إن تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة وجبر الضرر والمصالحة هو أيضا مؤشر للتقدم المحرز في التعامل مع الماضي. ومع ذلك، تشعر سويسرا بالقلق إزاء انتشار خطاب الكراهية والعديد من الاعتقالات والاحتجازات التعسفية من قبل قوات الدفاع والأمن. إننا نشجع حكومة أفريقيا الوسطى على حماية الحيز المدني وضمان العمليات الديمقراطية الشاملة للجميع، بما في ذلك من خلال العمل مع المعارضة. واحترام استقلال المؤسسات الديمقراطية أمر أساسي لبناء الثقة بين الشعب والحكومة.

لقد عززت سويسرا في العام الماضي انخراطها في جمهورية أفريقيا الوسطى بفتح مكتب لها في بانغي، مما مكننا من العمل بشكل أوثق مع المجتمعات المحلية والسلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهذا أمر حيوي، لأن السلام والتنمية المستدامين يتم بناؤهما على أرض الواقع ومن قبل الشعب. وستظل سويسرا تسترشد بذلك المبدأ خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن. وسنواصل مع جميع أعضاء المجلس بذل جهودنا لضمان السلام الدائم لجميع أبناء أفريقيا الوسطى.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يشكر الممثلة الخاصة للأمين العام فالنتين روغوابيزا على إحاطتها.

وأرحب بالوزيرة سيلفي فاليري بايبو تيمون في جلسة اليوم وأتطلع إلى الاستماع إلى بيانها.

ونرحب بفرصة تناول الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والاعتماد على منظور لجنة بناء السلام. ولا يبدي وفد بلدي تأييد مواصلة التعاون بين المجلس ولجنة بناء السلام تأييدا تاما فحسب، بل ويعتزم أيضا العمل، بصفته حلقة الوصل بين الهيئتين، لتعزيز هذا التفاعل وجعله يحدث على نحو أكثر تواترا. وفي ذلك السياق، نشكر السفير عمر هلال، رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، على بيانه الشامل والزاخر بالمعلومات.

وسيؤتي التفاعل والحوار المنتظمان، عندما يقومان على التعاون البنَّاء، ثمارهما في نهاية المطاف، كما يمكن أن نرى من رفع القيود المفروضة على الرحلات الجوية الليلية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشيد بالممثلة الخاصة للأمين العام وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على توصلهما إلى حل لتلك المسألة الحاسمة الأهمية. فهي تشكّل عاملا رئيسيا في مساعدة البعثة على الوفاء بولايتها وتوفير حماية أفضل لحفظة السلام والموظفين المدنيين على حد سواء في بيئة أمنية وإنسانية صعبة.

وفيما يتعلق بالتحديات الأمنية والإنسانية المستمرة في الميدان، ثمة نقطتان يود وفد بلدي أن يبرزهما. تتعلق النقطة الأولى بما يساورنا من قلق عميق إزاء حوادث الذخائر المتفجرة، بما فيها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، كونها تهدد سلامة حفظة السلام والمدنيين. ويجب أن نتأكد من أن البعثة مجهزة للتصدي لذلك التهديد. أما النقطة الثانية فتتصل باعتقادنا أن الوقت مناسب لتجديد التركيز على الاتصالات الاستراتيجية ويمكن أن يُسهم في تحسين الحالة.

ومما يبعث عن التفاؤل أن نسمع أن البعثة تمكنت من مساعدة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في تحسين وجود المسؤولين المحليين وقدراتهم في عدة مقاطعات في جميع أنحاء البلد. وفي الوقت نفسه،

نرى أن كفالة استقلالية مؤسسات الدولة والتوازن فيما بينها، على جميع المستويات، لا يقل أهمية عن تطوير قدراتها. وبالإضافة إلى ذلك، تكرر البرازيل نداءات التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام بكفالة أن تكون كل خطوة في عملية السلام شاملة للجميع.

ونود أيضا أن نؤكد الدور الرئيسي الذي تضطلع به برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام ٢٠١٩، ونشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على المثابرة في عملها في ذلك المجال.

ونأمل أن يستمر التعاون بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة لوضع برامج للحد من العنف في المجتمعات المحلية، في إحداث أثر إيجابي على جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عموما. وعلاوة على ذلك، من الضروري المضي قدما في خطة التعافي الوطنية وإرساء أساس اجتماعي واقتصادي لعملية السلام.

ويرى وفد بلدي أنه من المهم بنفس القدر تعزيز سيادة القانون، لا سيما في ضوء التقارير العديدة عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي تُرتكب ضد المدنيين، فضلا عن الانتهاكات الأمنية للاتفاق السياسي التي ترتكبها بعض الجماعات المسلحة. ونعي أن سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع الدولي لديهما نفس الدرجة من الطموح في تحقيق ذلك الهدف. وفي ذلك الصدد، نود أن نؤكد من جديد دعمنا، أولا، للجهود التي تبذلها السلطات المحلية لتحقيق العدالة، لا سيما من خلال عمل المحكمة الجنائية الخاصة منذ نيسان/أبريل، وثانيا، للإجراءات التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة.

ونكرر تأكيد دعمنا الكامل للمشاركة المتجددة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى من أجل تنفيذ خريطة الطريق المعتمدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١. ونرحب أيضا بمبادرة الممثلين الخاصين والمبعوثين الخاصين في وسط أفريقيا للعمل على وضع رؤى استراتيجية مشتركة بشأن عدد من المسائل الإقليمية الحاسمة الأهمية. ومن شأن طابع تلك الرؤى العابر للحدود أن يجعل تنسيق العمل أمرا ضروريا.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن البرازيل تدرك ضخامة التحديات التي تواجهها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في الميدان وفي التعامل مع هذه المرحلة من حياتها السياسية وتتمنى لجمهورية أفريقيا الوسطى كل النجاح.

السيد ياماناكا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام روغوابيزا، ورئيس التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، السفير هلال، على إحاطتيهما وإسهاماتهما المستنيرة. وأود أيضا أن أشكر وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، السيدة بايبو تيمون، على حضورها لجلسة اليوم.

وتشيد اليابان بالجهود الدؤوبة التي يبذلها موظفو بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتود أيضا أن تحيي ذكرى جميع من قدموا التضحيات في سبيل ذلك.

لقد طال انتظار تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية أفريقيا الوسطى. فقد حالت النزاعات والأعمال العدائية التي طال أمدها دون تحقيق شعوب جمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة الأوسع نطاقا لكامل إمكاناتها. ويظل الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام ٢٠١٩ الأداة الرئيسية لتحقيق ذلك الهدف، ولا يزال تنفيذه الكامل يشكّل الأولوية العليا. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على ثلاث نقاط مهمة تتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أولا، ينبغي أن تأتي المصالحة التي تتم من خلال إجراء حوار بنَّاء يشمل جميع الجهات المعنية، بما فيها الجماعات المسلحة، في صميم أي جهود تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لتعزيز السلام

والاستقرار وتحقيقهما في دولتها. ونرحب بالتزام الحكومة بحل أربع جماعات مسلحة موقعة على الاتفاق السياسي.

ويكتسي إظهار الحالات الناجحة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفوائد المصالحة أهمية أساسية في تيسير العمل في المستقبل مع غالبية الجماعات المسلحة التي لم تلق أسلحتها بعد. وينبغي ألا تعرقل المواجهات السياسية المبلغ عنها بشأن الإصلاح الدستوري جهود المصالحة التي تبذلها الحكومة. ويجب أن تتوقف جميع الأطراف عن التحريض على العنف.

ثانيا، يلزم أن تضطلع الترتيبات الإقليمية بدور أكثر نشاطا في معالجة هشاشة المنطقة. ونرحب باجتماع الاستعراض الاستراتيجي الذي عُقد في بانغي في حزيران/يونيه الماضي. فقد ولد زخما حيويا للتقدم المحرز بموجب خريطة طريق لواندا ومواصلة تنفيذ الاتفاق السياسي. ونشجع كذلك قيادة أنغولا ومشاركتها، بوصفها رئيسة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وكذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي بوصفها جهات ضامنة. وينبغي توظيف عملية الرصد الفصلية المتفق عليها على النحو المتوخى في تعزيز التعاون الإقليمي. ولا بد من التصدي على وجه الاستعجال لتدفقات المقاتلين المسلحين والأسلحة والمعادن المؤججة للنزاع عبر الحدود. وينبغي أن توحد جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة صفوفها لتعزيز مراقبة الحدود من خلال إرساء ترتيبات إقليمية.

وأخيرا، يشكّل الحكم الرشيد مفتاح كفالة السلام والاستقرار المستدامين في البلد. ويجب أن تكون الانتخابات المحلية المقبلة قادرة على توفير أساس متين لبسط سلطة الدولة في المناطق الريفية، فهو أمر قد طال انتظاره. وسيشكّل إجراء انتخابات ذات مصداقية وسلمية وشاملة للجميع نقطة انطلاق لكسب ثقة الناس في سلطة الدولة. ويكتسي التأكد من أمن الناخبين أهمية أساسية في كفالة نجاح الانتخابات.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالخطة الأمنية الأخيرة للانتخابات، التي وقعتها كل من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن بناء المؤسسات في قطاع العدالة على الصعيدين الوطني والمحلي أمر أساسي لتعزيز سيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويمثل التقدم الحالي في مكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك من خلال المحكمة الجنائية الخاصة، تطورا هاما للمصالحة الطويلة الأجل.

وقد قدمت اليابان مساعدتها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، منذ عودتها إلى الديمقراطية، لدعم البلد في جهوده لبناء دولة ديمقراطية مستقرة، فضلا عن التصدي للتحديات الإنسانية التي تواجهه. ويساورنا قلق بالغ إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة الحكومية، بما في ذلك أفراد الأمن الآخرون المذكورون في تقرير الأمين العام (S/2023/108) باعتبارهم مسؤولين على ما يزعم. ونأمل أن تواصل البعثة الانخراط مع الحكومة فيما يتعلق بتلك الحالات وأن تقدم تقريرا إلى مجلس الأمن. وستواصل اليابان استكشاف أفضل السبل لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على التصدي لتحدياتها المتعددة الأوجه حتى نتمكن من النمو معا.

السيد داي بينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام روغوابيزا والسفير هلال على إحاطتيهما وأرحب بوزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، السيدة بايبو تيمون، في هذه الجلسة

لقد حققت جمهورية أفريقيا الوسطى مؤخرا نتائج رئيسية في النهوض بعملية السلام وتعزيز حكم الدولة وتعزيز تنمية البلد وتعميره. وتشيد الصين بذلك التقدم. إن هذه فترة حرجة في انتقال جمهورية أفريقيا الوسطى من حفظ السلام إلى بناء السلام وينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف دعمه لمساعدة البلد على تحقيق السلام والأمن الدائمين.

أولا، فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، كان الاحتفال الذي أقامته حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بمناسبة حل أربع جماعات مسلحة في أواخر العام الماضي خطوة هامة في عملية السلام. وتدعو الصين الجماعات المسلحة الأخرى إلى الانضمام إلى الحوار السياسي وعملية

نزع السلاح من دون تأخير. وسيكون إجراء الانتخابات المحلية المزمع هذا العام بالغ الأهمية من حيث توطيد السلام، وقد بذلت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى جهدا كبيرا في تنظيمها. وبما أن الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات لا تزال تعاني من نقص في التمويل، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم لضمان إجرائها بسلاسة.

إن مسائل مثل الإصلاح الدستوري شؤون داخلية لجمهورية أفريقيا الوسطى. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة البلد وملكيته وأن يدعمه بتمكينه من اتباع مسار تنموي يناسب ظروفه الخاصة. ويرتبط السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ارتباطا وثيقا بالسلام والاستقرار الإقليميين. وقد عملت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والمنظمات الإقليمية وبلدان أخرى في المنطقة معا مؤخرا لتنفيذ خريطة الطريق للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى من خلال إنشاء آلية للرصد وتعزيز مراقبة الحدود. وينبغي للمنظمات دون الإقليمية ذات الصلة أن تواصل الاضطلاع بدور هام بتشجيع بلدان المنطقة على تنسيق جهودها للحفاظ على الاستقرار والهدوء الإقليميين من خلال المزيد من الوحدة والتعاون.

ثانيا، يجب درء الخطر الذي تشكله الجماعات المسلحة. فقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير الأخير قيام الجماعات المتمردة المسلحة بشن هجمات متكررة على قوات الأمن والمدنيين وبفرض ضرائب غير قانونية وبأعمال اختطاف وابتزاز وغير ذلك من الأنشطة التي تهدد الأمن والاستقرار وتخل بالنظام الاجتماعي. وتؤيد الصين الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لحماية الأمن الوطني وفقا للقانون، وتدعو الأطراف المعنية إلى وضع حد للعنف الذي تمارسه. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودها الرامية إلى تنفيذ سياستها الدفاعية الوطنية وبناء قطاع أمني محترف وكفؤ وقوي والتصدي للتهديدات الأمنية الجديدة، بما في ذلك استخدام الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. وتوسيع سلطة الدولة أمر حاسم للحفاظ على الأمن السيادي وينبغي أن يكون أولوية عليا للمجتمع الدولي ولبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونظرا لاستمرار تأثير جزاءات مجلس الأمن على قدرة البلد الأمنية، ينبغي رفع تلك التدابير تماما.

ثالثا، نؤيد اضطلاع البعثة بدور أكبر. فقد عززت البعثة، تحت قيادة الممثلة الخاصة للأمين العام، روغوابيزا، اتصالاتها وتنسيقها مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وعملت بدأب للتصدي للتهديدات الأمنية وحماية المدنيين ودعم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وكذلك شهدنا إحراز تقدم في حل مسألة رحلات البعثة الجوية الليلية والتحسينات المستمرة في تنفيذ اتفاق مركز القوات. والحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أن زيادة التعاون والثقة المتبادلة مع البلدان المضيفة شرط مسبق لنجاح عمليات حفظ السلام. وتؤيد الصين البعثة في تكثيف جهودها للتصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة والنهوض بعملية السلام وإجراء الانتخابات المحلية.

رابعا، إن دعم تنمية جمهورية أفريقيا الوسطى وإعادة إعمارها مسؤولية مشتركة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ويواجه البلد حاليا حالة إنسانية خطيرة، مع انعدام حاد للأمن الغذائي ونقص حاد في الطاقة. فنصف السكان بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد مساعدته الإنسانية، مع التركيز على الحد من الفقر والأمن الغذائي والتعجيل ببناء الهياكل الأساسية. وينبغي للجهات المانحة الرئيسية أن تستأنف معونتها غير المشروطة في أقرب وقت ممكن. والصين على استعداد لمواصلة جهودها مع المجتمع الدولي لتقديم المزيد من الدعم لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة جاكوبس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، روغوابيزا، والسفير هلال على إحاطتيهما المفصلتين. ونرحب بإسهام لجنة بناء السلام في مناقشة مجلس الأمن اليوم التي تسلط الضوء على العمل الأوسع نطاقا لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أن أدلي بثلاث نقاط ردا على ما سمعناه اليوم.

أولا، تتفق المملكة المتحدة مع الآخرين اليوم على أن الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى هو الخيار الوحيد القابل للتطبيق لإنهاء النزاع والأزمة في البلد. ويتطلب ذلك التزاما متجددا من جميع الأطراف المعنية بتنشيط عملية السلام. وبناء على الخطوات التي اتخذت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، ندعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من المنطقة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى كفالة إحراز تقدم سياسي ملموس ومشاركة هادفة مع جميع الجهات الفاعلة السياسية في البلد.

ثانيا، تظل الزيادة في عدد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان خلال العام الماضي تثير قلقا بالغا. فالقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ومجموعة فاغنر، من خلال عملياتهما المشتركة، مسؤولتان الآن عن معظم هذه الانتهاكات. وببساطة، يجب على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تؤدي أداء أفضل لحماية سكانها المدنيين، ولا سيما قبائل الفولاني والمسلمين. وما زلنا نحث الحكومة على إجراء تحقيقات كاملة وفي الوقت المناسب في مزاعم انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وضمان محاسبة جميع الجناة.

ثالثا، تود المملكة المتحدة أن تشيد بجهود البعثة. ويجب أن تكون البعثة، بوصفها طرفا فاعلا رئيسيا في دعم عملية السلام، قادرة على تنفيذ ولايتها من دون تدخل. وترحب المملكة المتحدة، في ذلك الصدد، بالإزالة الأخيرة للقيود المفروضة على حرية حركة البعثة، بما في ذلك إعادة الرحلات الجوية الليلية لعمليات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين. غير أن الانتهاكات المستمرة لاتفاق مركز القوات تقوض سلامة البعثة وفعاليتها. ولذلك، فإنني أشارك الآخرين في الإعراب عن القلق إزاء إزالة كاميرا مراقبة المطارات التابعة للبعثة وإزاء الحظر الذي فرضته الحكومة مؤخرا على منظومات البعثة الجوية غير المأهولة، وكلاهما يقوض قدرة البعثة على المراقبة، كما أوضحت الممثلة الخاصة للأمين العام آنفا. وندعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الحفاظ على حرية الحركة الكاملة بإتاحة إمكانية وصول البعثة الفوري ومن دون عوائق إلى جميع أنحاء أراضي البلد.

وستواصل المملكة المتحدة العمل مع الشركاء الدوليين لدعم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في تنفيذ اتفاق السلام من أجل إنهاء العنف وبناء الاستقرار وحماية حقوق الإنسان.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام روغوابيزا على قيادتها وإحاطتها الزاخرة بالمعلومات، التي توضح الدور الحاسم الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في دعم السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أرحب بحضور وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام.

أود أن أتناول اليوم ثلاثة مواضيع أساسية – الإسهامات الإيجابية للبعثة في السلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأهمية احترام اتفاق مركز القوات المتعلق بالبعثة، والحاجة إلى حل سياسي لإنهاء النزاع في البلد.

أولا، أود أن أعرب عن تقديري للموظفين وحفظة السلام في البعثة وقيادتها والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على التزامهم بالسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكما يصف تقرير الأمين العام (S/2023/108)، فإن الموقف الاستباقي والقوي للبعثة المتكاملة يحمي المدنيين ويحد من تحركات الجماعات المسلحة ويدعم استعادة الخدمات الاجتماعية وعودة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والشركاء في التنمية. ونشيد بعمل البعثة وننضم إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في تشجيعها على مواصلة ردع هجمات الجماعات المسلحة على المدنيين من خلال التصدي بشكل استباقي لمصادر عدم الاستقرار. ويأتي ذلك في الوقت المناسب بشكل خاص بالنظر إلى تصاعد هجمات الجماعات المسلحة منذ بداية موسم الجفاف.

وتفخر الولايات المتحدة بأنها مؤيد قوي للبعثة المتكاملة وشريكة للعديد من البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في البعثة. ومن خلال "المبادرة العالمية لعمليات السلام" التي أطلقناها، قدمنا التدريب والدعم للوحدة الهندسية البيروفية التي أصلحت طريقا يربط بين بوسانغوا

وبوسيمبيلي. وقدمنا أيضا الدعم لزامبيا فيما كانت تستعد لنشر كتيبة المشاة التابعة لها، وهي وحدة حظيت بالتقدير لأدائها، لا سيما في المساعدة على حماية المدنيين وطرد الجماعات المسلحة من أواندا – دجالي في الصيف الماضي. ولتمكين البعثة المتكاملة من الوفاء بولايتها بفعالية وكفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، من الأهمية بمكان أن يُسمح لها بحرية التنقل الكاملة. ورحبنا بالاتفاق الذي أبرم في أواخر عام ٢٠٢٢ بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة والذي يقضي بإعادة الإذن للأمم المتحدة بتسيير رحلات جوية ليلية بلا قيود. بيد أن القيود الجديدة المفروضة على الطائرات المسيرة تعوق بشكل مباشر قدرة البعثة على الوفاء بولايتها. فرفع قيد وفرض قيد آخر محله ليس تقدما.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الثانية، وهي ضرورة أن تبدي القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى احتراما أكبر لاتفاق مركز القوات الخاصة بالبعثة. وقد شعرنا بالإحباط لتزايد الانتهاكات للاتفاق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من الجهود التي تبذلها البعثة للتعاون مع القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى. فعرقلة دوريات البعثة واحتجاز القوافل يعوقان قدرة البعثة على حماية المدنيين من الجماعات المسلحة وعلى تحديد الذخائر المتفجرة وإزالتها ودعم تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونشاطر حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى قلقها إزاء الزيادات المبلغ عنها في أنشطة الجماعات المسلحة، بما في ذلك العنف العابر للحدود. ويمثل الهجوم الشنيع الذي وقع في أواخر كانون الثاني/يناير على مرفق جمارك بيلوكو تصعيدا صارخا من جانب الجماعات المسلحة، ونشجع جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة على الاضطلاع بدور بناء في المساعدة على تحقيق الاستقرار في البلد. ويتطلب التصدي على نحو مستدام لذلك التحدي التنسيق بين قوات دوريات الحدود والمشاركة الإيجابية من جانب الأطراف الفاعلة الإقليمية وإعادة الالتزام بعملية السلام.

وهذا يقودني إلى نقطتي الأخيرة، وهي أنه لا يمكن أن تكون هناك تسوية عسكرية صرفة للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. والحل الدائم الوحيد هو من خلال الحوار السياسي، بالإضافة إلى التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام ٢٠١٩ وخريطة الطريق لعام ٢٠٢١ التي تم التوصل إليها بوساطة إقليمية، إلى جانب إعادة تأكيد سلطة الدولة وتحقيق العدالة للضحايا. ومن الأمور البالغة الأهمية لجعل عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أكثر فعالية وشمولا واستدامة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية وتوليها أدوارا قيادية والانخراط المتنوع والفعال للشباب ومشاركة أفراد الأقليات العرقية والدينية في الحوار السياسي.

ومما يؤسف له أن بعض الكيانات الجشعة في جمهورية أفريقيا الوسطى تسعى إلى زعزعة استقرار البلد من أجل مواصلة استغلال ثروته لتحقيق مكاسب لنفسها. وترتكب مجموعة فاغنر العديد من انتهاكات حقوق الإنسان كجزء من حملتها للسيطرة على الموارد الطبيعية السيادية لجمهورية أفريقيا الوسطى. ونشعر بخيبة الأمل لأن الأمانة العامة تواصل ممارسة الرقابة الذاتية باستخدام تعبيرات ملطفة للإشارة إلى المجموعة عندما يكون من الواضح أن قواتها مسؤولة عن العديد من تلك الانتهاكات. وجاءت مجموعة فاغنر إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، واعدة بالحد من عنف الجماعات المسلحة، ولكن على العكس من ذلك، فإن أفعالها تؤجج المزيد من انعدام الأمن والنزاع. ومن دون تحقيق المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، لن تتمكن جمهورية أفريقيا الوسطى من إحلال السلام اللازم لإطلاق الإمكانات الهائلة للبلد. وندعو مرة أخرى جميع الأطراف الفاعلة إلى إلقاء أسلحتها واختيار طريق الحوار. فشعب أفريقيا الوسطى يستحق السلام.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام روغوابيزا على إحاطتها الشاملة. كما أشكر السفير هلال على إحاطته وعلى إسهام المغرب البارز بصفته رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء

السلام، وهي مثال جيد آخر على القيمة المضافة لتعاون لجنة بناء السلام مع مجلس الأمن. وأرحب أيضا بمشاركة وزيرة الخارجية بايبو تيمون في جلسة اليوم.

من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التزم المجلس بتحقيق السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتكرر دولة الإمارات العربية المتحدة تأكيد دعمها الكامل للممثل الخاص والبعثة، ونشدد على أن وجود علاقة بناءة بين البعثة والحكومة أمر أساسي لنجاح البلد. وستزيد فعالية البعثة بفضل القرار الأخير المتعلق بتشغيل الرحلات الجوية الليلية، والذي نرحب به. ونأمل أن يستمر هذا التعاون البناء وأن يتسنى توسيعه لمعالجة مسائل رئيسية أخرى للتمكين من التنفيذ الكامل لولاية البعثة. وأود أن أثير ثلاث نقاط تؤكد أهمية الحوار والبراغماتية للمضي قدما.

أولا، على الرغم من الطائفة المعقدة من التحديات، من المهم أن نتوقف لحظة للاعتراف بالتقدم الذي تواصل حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى إحرازه. وتشمل بعض التطورات الهامة خطط إجراء الانتخابات في عام ٢٠٢٣؛ وأخذ الحكومة بزمام عملية تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخريطة طريق لواندا؛ والجهود الرامية إلى بناء المؤسسات وتحسين توفير الخدمات الأساسية. وكل ذلك يمثل تحسينات يجب صونها. وللمساعدة في الحفاظ على تلك المكاسب، ينبغي للمجلس والدول الأعضاء والأطراف الفاعلة الإقليمية والأمم المتحدة مواصلة دعم جمهورية أفريقيا الوسطى. وستكون المساعدة المستدامة حاسمة، سواء من خلال بناء القدرات أو الدعم التقني والمالي.

ثانيا، نظرا لاستمرار انعدام الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، يجب أن تظل حماية المدنيين في صميم استجابة الأمم المتحدة والاستجابات الإقليمية والدولية. ويجب إيلاء اهتمام خاص لحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي المتفشي الذي لا تزال العديد من التقارير تسلط الضوء عليه. وليتسنى تمكين المرأة حقا، يجب أن تشارك مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في العمليات السياسية في البلد. ويجب وقف أي محاولات لإيذاء النساء أو منع مشاركتهن. وتدرك دولة الإمارات العربية المتحدة بوضوح التحديات التي تواجه البعثة المتكاملة في تنفيذ هذا العنصر الأساسي من ولايتها. ومن أهم تلك التحديات اتساع نطاق أنشطة الجماعات المسلحة والخطر الجسيم الذي تشكله على المدنيين. ويتعين على بانغي وجيرانها أن يعملوا معا جنبا إلى جنب مع الجهات الفاعلة المتعددة الجنسيات والإقليمية من أجل مواجهة توسع تلك الجماعات وقطع شبكاتها الإقليمية.

ويجب ألا يطغى تعقيد الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى على إيماننا بأن بناء السلام من خلال الحوار الشامل للجميع أمر يمكن تحقيقه. وفي مواجهة التصعيد المستمر في التوترات القبلية والدينية، يظل الحوار بين الثقافات والأديان أمرا أساسيا للحفاظ على النسيج الاجتماعي للبلد. ولهذا السبب، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى مضاعفة جهودهما لمكافحة انتشار المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة التي تغذي خطاب الكراهية. ويشكل حل أربع جماعات مسلحة مؤخرا تطورا مشجعا. ومن المهم أن تواصل البعثة التركيز على نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مع التركيز على برامج الحد من العنف على مستوى المجتمع المحلي.

ثالثا، أود أن ألفت الانتباه إلى الصلات بين تغير المناخ والنزاع. وقد رأينا في الماضي أن حلول موسم الجفاف كثيرا ما يكون مصحوبا بزيادة النشاط بين الجماعات المسلحة. فمع زيادة القدرة على التنقل، يمكن لتلك الجماعات نهب الموارد وتوسيع نطاق وجودها بشكل أكبر. وهناك حاجة واضحة وملحة لمعالجة تغير المناخ وتداعياته في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك تأثيره المستمر على انعدام الأمن الغذائي. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، يعاني حوالي ٣,٤ ملايين شخص، أي أكثر من نصف السكان، من حالة حادة جدا من انعدام الأمن الغذائي. كما يجبر تغير المناخ المزارعين على مواجهة مواسم أمطار أقل موثوقية وأنماط طقس تزداد قسوة بصورة مطردة. ولم يؤد ذلك إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي فحسب، بل أدى أيضا إلى

زيادة التوترات بين المزارعين والرعاة، مما أدى إلى مزيد من الهشاشة وزيادة زعزعة الاستقرار. وبصفتنا رئيسا مشاركا لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن التابع لمجلس الأمن والرئيس المقبل للمؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، نعتزم عقد مناقشات رئيسية لمعالجة هذه المسألة. فنحن بحاجة إلى تحسين فهمنا للتداخل بين المناخ والهشاشة وتحديد واستخدام الأدوات المتاحة لنا لمعالجة هذه العلاقة.

في الختام، يجب أن نواصل دعم عمل الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى فيما نستند إلى الأدوار القيادية للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ويجب علينا جميعا أن نعمل معا لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى في مسيرتها نحو تحقيق السلام والاستقرار.

السيد بيريس لوسي (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة روغوابيزا، على إحاطتها، والسفير عمر هلال، رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطته المهمة. وأرحب في هذه الجلسة بوزيرة الشؤون الخارجية والفرانكوفونية وشؤون رعايا جمهورية أفريقيا الوسطى.

تسعى جمهورية أفريقيا الوسطى إلى السلام في خضم حالة دولية عصيبة تتسم باضطراب سلسلة الإمدادات الدولية، والحالة الاقتصادية، وتزايد التضخم. ويتفاقم ذلك بسبب انعدام الأمن والعنف، وهو ما لم يمكن من وقف التشرد. ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2023/108)، سيحتاج ٥٦ في المائة من سكان جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المساعدة الإنسانية. ولذلك يجب ألا يتراجع الدعم الدولي.

إننا نسلم بأن التحديات السياسية وظروف انعدام الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى معقدة، ونرحب بالتقدم المحرز بفضل جهود حكومة أفريقيا الوسطى، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي ذلك الصدد، نرحب بقرار الحكومة رفع الحظر المفروض على الرحلات الجوية الليلية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونحث على القيام بنفس الشيء فيما يتعلق برحلات منظومة الطائرات بدون طيار الضرورية لعمل البعثة. ونحث على تقديم كل دعم ممكن إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفقا لاتفاق مركز القوات.

وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي يتناول التقرير الكثير منها، أود أن أركز على أربعة جوانب.

أولا، إن السيطرة على الأراضي أمر أساسي، سواء لتعزيز سيادة القانون أو لترسيخ الطابع المؤسسي واللامركزية، وهذا هو السبب في أن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى والتطورات التي وقعت مؤخرا فيما يتعلق بحل أربع جماعات مسلحة كان أساسيا. ونذكّر بأهمية إشراك النساء في المجالات السياسية كمديرات في عمليات السلام والتسريح وإعادة الإدماج.

ثانيا، إن الحالة الأمنية المتقلبة التي يواجهها السكان المدنيون تبعث على القلق بسبب تزايد عدد الحوادث التي تنطوي على أجهزة متفجرة. و عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في تدريب ذوي الخوذ الزرق والعاملين في المجال الإنساني يتسم بحسن توقيته. وللجريمة المنظمة علاقة واضحة بالاتجار بالموارد الطبيعية، ولذلك فإن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وخطة عمل اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، أمر لا غنى عنه.

ثالثا، تدعم إكوادور العمليات الديمقراطية وترحب بالانتخابات البلدية والإقليمية المقبلة للفترة الخمسية ٢٠٢٣–٢٠٢٨، المقرر إجراؤها في تموز/يوليه. ونعتقد أن التنسيق بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في عملية الانتخابات المحلية، وإعادة تشكيل الدوائر الإدارية،

وتعبئة الأموال ضروري لتحقيق الجدول الزمني للانتخابات والالتزام به. إن السلام لا يمكن صونه بالقوة. لذلك نحث على أن يسود الحوار على المعلومات المضللة وخطاب الكراهية، فضلا عن التحريض على العنف والتهديدات. وترفض إكوادور رفضا قاطعا هذا النوع من العنف، الذي يشمل التحريض على ارتكاب العنف الجنسي ضد المعارضة، وخاصة ضد المرأة، ونقدر عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في إدانته.

رابعا، كما ذكر وفد غابون، لا يمكن إحلال السلام بدون تحقيق العدالة. ولهذا السبب نشجع عمل المحكمة الجنائية الخاصة التي تعاقب مقترفي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وكذلك لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة.

وتقع على عاتق الدولة المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان. ولذلك، نحث على احترام حقوق الإنسان لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى وضمانها، والتحقيق في جميع حالات انتهاكات حقوق الإنسان ومقاضاة مرتكبيها وتقديم الجناة إلى العدالة.

وترحب إكوادور بتوقيع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (٢٠٢٧-٢٠٢٣) بين الأمم المتحدة والحكومة. وندعو إلى زيادة الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية العالمية والإقليمية بغية تقديم التعاون وحصول جمهورية أفريقيا الوسطى على التمويل.

وأخيرا، أود أن أؤكد من جديد التزام إكوادور ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال المساهمة بشكل دائم بضباط، معظمهم من النساء، في هذه البعثة، كأحد الإسهامات التي نقدمها للمنظمة في البحث عن حلول مستدامة ودائمة لعمليات السلام.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة فالنتين روغوابيزا على إحاطتها. ونحن ممتنون للممثل الدائم للمغرب، السيد عمر هلال، على البيان الذي أدلى به بصفته رئيسا لتشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام. ونرحب بمشاركة وزيرة الخارجية والفرانكوفونية ومواطني جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج، السيدة سيلفي بايبو تيمون، في جلسة اليوم.

إننا نتابع عن كثب التطورات الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعموما، يخضع البلد لسيطرة القوات الحكومية، وقد تقلصت قدرات العديد من الجماعات المسلحة غير المشروعة إلى حد كبير.

وفي الوقت نفسه، نلاحظ زيادة نشاط المقاتلين المتبقين في عدد من المناطق الحدودية في الأشهر الأخيرة. ومما يثير قلقا بالغا تكثيف أنشطة الجماعات المسلحة غير القانونية، بما فيها أعتاها، وهي الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار. وثمة اتجاه آخر يبعث على القلق هو ظهور تشكيلات مسلحة جديدة، مثل تحالف سيريري، الذي يعمل في منطقة الحدود مع السودان، بالتنسيق مع حركة الوحدة من أجل السلام في أفريقيا الوسطى وحركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار.

وفي ذلك الصدد، ندعو مجلس الأمن إلى اتخاذ خطوات أكثر حسما نحو الرفع الكامل لحظر الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى. ونعتقد أن ذلك التدبير ضروري لتعزيز القدرة الدفاعية للبلد ومساعدته على مكافحة الجماعات المسلحة غير القانونية التي ترفض المشاركة في المصالحة الوطنية وتزيد من صعوبة التحضير للانتخابات الجديدة في البلد.

ويؤيد الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن تأييدا قاطعا رفع الجزاءات. ولا يزال شعب جمهورية أفريقيا الوسطى متحدا أيضا في تأييده لذلك. ومن الواضح أن الاستقرار الدائم وإحراز التقدم في العملية السياسية لن يتسنى ما لم تتلق جمهورية أفريقيا الوسطى دعما فعالا في بناء قدرات قواتها العسكرية الوطنية وقوات إنفاذ القانون.

ونعتقد أن الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الموقع في بانغي في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، لا يزال

الأساس لتحقيق الاستقرار والأمن. ونرحب بالخطوات العملية التي اتخذتها بانغي للاستمرار في النهوض بالعملية السياسية بهدف تطبيع الحالة في البلد. وندعو جميع الأطراف إلى تنفيذ وقف إطلاق النار أحادي الجانب الذي أعلنه رئيس الدولة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

وعلينا أن نكفل مشاركة الجماعات المسلحة غير القانونية التي لم توقع على خارطة طريق لواندا أيضا في العملية. ووفقا لخارطة الطريق، تعهدت الأطراف بوقف القتال والبدء في نزع السلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم.

ويجب أن يتخلى قادة المتمردين عن أساليب القتال العنيف وأن يدخلوا في حوار هادف مع بانغي، لأنه لا يوجد بديل عن التسوية السياسية والدبلوماسية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونعتقد أن القرارات المتخذة في سياق آلية تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى – اتفاق الخرطوم – وخريطة طريق لواندا ستعزز جهود السلام في بانغي.

ونواصل مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى في تعزيز قدراتها الدفاعية. فقد تم تسليم أكثر من شحنة من السلع العسكرية إلى البلد بعلم لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. أما المدربون الروس الذين أرسلوا إلى هناك استجابة لطلب من السلطات الشرعية فيعملون بنجاح في جمهورية أفريقيا الوسطى. والحملة الرامية إلى تشويه سمعتهم والمحاولات التي تعمل عموما على إلقاء اللوم في انتهاكات حقوق الإنسان على القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الثنائيين هي محاولات مصممة خصيصا لذلك ولا تدعمها حقائق مثبتة.

ونرحب بالجهود التي تبذلها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لكفالة وجود الدولة، وتعزيز الهياكل الإدارية، ومواصلة إصلاح قطاع الأمن، وتطوير النظام القضائي، والإعداد لإجراء أول انتخابات محلية منذ عام ١٩٨٨. وفي هذا السياق، نسترعي الانتباه مرة أخرى إلى القرارات المسيسة التي اتخذها بعض المانحين الخارجيين بتجميد الدعم المباشر لميزانية جمهورية أفريقيا الوسطى. تهدد تلك الحالة بشكل مباشر بتفاقم الحالة في البلد، ولا سيما من الناحية الإنسانية، وتعرض للخطر الإنجازات التي تحققت في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية.

ونعتقد أنه من المهم مواصلة الدعم الفعال للسلطات من جانب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، برئاسة الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة روغوابيزا. ونشكر الأفراد العسكريين من البلدان المساهمة بقوات، الذين يخاطرون بأرواحهم يوميا أثناء أداء واجبهم. ونرحب بالتوقيع على خطة شاملة لتأمين الانتخابات بمساعدة البعثة. وبصفة عامة، نود أن نكرر التأكيد على أنه ينبغي للبعثة أن تكرس مواردها بشكل خاص لمساعدة السلطات في بسط سيطرة الدولة، ومكافحة الجماعات المسلحة، وحماية المدنيين.

ويساورنا قلق بالغ إزاء استهداف الهجمات الإرهابية في جمهورية أفريقيا الوسطى لمواطنين روس. وندين بشدة الهجوم على السيد سيتي، المدير العام للبيت الروسي، وهي شركة تعمل في جمهورية أفريقيا الوسطى، والذي وقع في بانغي في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢. ونثق بأنه سيتم تحديد هوية مرتكبي تلك الجريمة ومحاسبتهم على النحو الواجب. ويلزم أن تتخذ سلطات الدول المجاورة خطوات إضافية منسقة لكبح حركة المقاتلين غير المشروعة عبر الحدود.

وفي الختام، نود أن نشدد على أن التطبيع الشامل للحالة الأمنية هو وحده الذي سيمكن بانغي من التركيز على وضع خطة محلية بناءة لصالح المواطنين والدولة. ويجب أن يبذل مجلس الأمن قصارى جهده لتيسير تلك العملية، بما في ذلك رفع القيود المتبقية الخاصة بالجزاءات المفروضة على الحكومة الشرعية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة مالطة.

أشكر الممثلة الخاصة روغوابيزا والسفير عمر هلال، رئيس التشكيلة القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، على إحاطتيهما. وأرحب بمشاركة وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه الجلسة. كما أعرب عن تعازي لأسر موظفي الأمم المتحدة الستة الذين لقوا حتفهم مؤخرا أثناء خدمتهم في البلد.

إن رسالتنا اليوم هي رسالة تتطلع إلى تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال استثمار حقيقي في الثقة. ونحن نتفهم حاجة الحكومة إلى بسط سلطة الدولة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتصدي لخطر الجماعات المسلحة، التي تستغل الفراغات الأمنية لكسب موطئ قدم في المجتمعات المحلية المنهكة.

ومع ذلك، نشعر بقلق عميق إزاء النتائج التي توصل إليها تقرير بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن حقوق الإنسان. وندين جميع الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وأفراد الأمن الآخرين، ولا سيما مجموعة فاغنر.

عند التصدي للتهديدات التي تسببها الجهات الفاعلة من غير الدول، نشدد على أهمية وجود نظام عدالة قادر على الصمود. ونرحب بالحكم الأول الذي أصدرته المحكمة الجنائية الخاصة، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، والذي أدان المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. ونرحب أيضا بتمديد ولاية المحكمة حتى عام ٢٠٢٨.

إن مالطة ملتزمة بشدة بمكافحة جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني والانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. ونرحب بقرار الحكومة إنشاء لجنة استراتيجية لمنع العنف الجنساني المرتبط بالنزاع والتصدي له. وعلاوة على ذلك، نحث على وضع استراتيجية لمنع الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال والقضاء عليها، على النحو الذي أقرته الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

إن ضمان توليد المزيد من الثقة سيتحقق إذا تم تكريس التزام متجدد بالاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا يزال العمل الحاسم الذي تقوم به لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، والتقدم في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن أمرين محوريين. ونرحب بحل أربع جماعات مسلحة من بين الموقعين ونشجع الحكومة على توطيد هذه المكاسب. ولا يمكن شق طريق نحو السلام، بالشراكة مع الشركاء الدوليين والإقليميين، إلا من خلال وقف إطلاق النار واستمرار الحوار بين الحكومة والجماعات المسلحة.

ونتطلع أيضا إلى إجراء الانتخابات المحلية في وقت لاحق من هذا العام لأول مرة منذ عام ١٩٨٨. فإجراء انتخابات شاملة للجميع وحرة ونزيهة وإيجاد حيز مدني يمثل جميع أصحاب المصلحة أمران حاسمان لجميع المجتمعات الديمقراطية. ولا تزال المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية والآمنة للنساء والشباب والمشردين داخليا واللاجئين تكتسي أهمية قصوى. وفي الوقت نفسه، يساورنا القلق إزاء التقارير المتعلقة بالتحديات التي تواجهها السلطات في إجراء الانتخابات المحلية، فضلا عن قانون الاستفتاء الذي اعتمد مؤخرا وإقالة أعضاء في المحكمة الدستورية. ونقر بالتزام الحكومة العلني بتكييف خطط الميزانية الحالية بغية تيسير الانتخابات المحلية.

وتواصل مالطة دعم عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويسرنا القرار الذي اتخذ مؤخرا بشأن حظر الطيران الليلي، الذي لم يعد عائقا أمام جهود البعثة لكفالة الإجلاء الطبي لحفظة السلام المصابين. وبينما نحيط علما بانتهاكات اتفاق مركز القوات، من المهم أن تواصل البعثة العمل بدون قيود. وفي هذا الصدد، ترحب مالطة بالجهود التي تبذلها البعثة لزيادة الوعي بولايتها، وهي ولاية أساسية لمكافحة المعلومات المغلوطة.

كما يجب أن نعمل على معالجة الوضع الإنساني، حيث يواجه ٣,٤ مليون شخص إمكانية محدودة أو معدومة للحصول على

الخدمات الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي. كما يستمر التضخم في الزيادة بسرعة، حيث ارتفعت أسعار معظم المنتجات الأساسية بمقدار الضعف على الأقل منذ بدء الحرب في أوكرانيا، مما أدى إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية لملايين الأشخاص الذين يواجهون بالفعل انعدام الأمن الغذائي الحاد وتغير المناخ.

وفي الختام، نشدد على أهمية توليد الثقة في تعاملات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى مع شعب جمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن مقتنعون بأن الاستثمار في الحوكمة الرشيدة سييسر زيادة الحوار والعدالة بدلا من العنف والإفلات من العقاب. وستواصل مالطة الإعراب عن التزامها العميق بدعم جمهورية أفريقيا الوسطى في طريقها نحو تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لوزيرة جمهورية أفريقيا الوسطى للشؤون الخارجية والفرنكوفونية وشؤون رعايا جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج.

السيدة بايبو تيمون (جمهورية أفريقيا الوسطى) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أتقدم بتحياتي الحارة إلى مجلس الأمن، وشكري على ما وجه إلي من تحيات. والشكر موصول لجميع المشاركين هنا اليوم، وأود أن أنقل إليهم شكر فخامة السيد فوستين أرشانج تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس الدولة، وحكومة أفريقيا الوسطى، بقيادة السيد فيليكس مولوا، رئيس الوزراء ورئيس الحكومة، وشعب أفريقيا الوسطى على ما يحظى به بلدنا، جمهورية أفريقيا الوسطى، من اهتمام من خلال دعم المجتمع الدولي، ممثلا في الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الدول الجديدة التي انضمت إلى مجلس الأمن بوصفها أعضاء غير دائمين. وأود أن أهنئكم بصفة خاصة، سيدتي الرئيسة، على رئاسة بلدكم في شهر شباط/فبراير.

إنه لمن دواعي سروري المتجدد أن أقف أمام مجلس الأمن لأتكلم باسم جمهورية أفريقيا الوسطى، بلدي العزيز والجميل، لكي أطلع أعضاء المجلس على الحالة فيه، فضلا عن ملاحظات حكومتي وتعليقاتها على تقرير الأمين العام (S/2023/108)، الذي عرضته علينا للتو في شكل موجز الممثلة الخاصة فالنتين روغوابيزا، رئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكرها وأهنئها على إحاطتها الواضحة والموجزة وعلى العمل الذي قامت به مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك لتشجيعها وهي تنهض بالعبء الثقيل المتمثل في قيادة البعثة نحو تحقيق النتائج.

ولا يسعني أن أنهي عبارات شكري دون الإقرار بالتزام السفير هلال، رئيس التشكيلة القطرية للجنة بناء السلام، تجاه جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أن أعرب له عن امتنان شعب جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها له على العمل الذي اضطلع به لتعبئة الشركاء والبلدان الصديقة في الأمم المتحدة لكي يظلوا متضامنين مع بلدي. والشكر موصول أيضا لكل عضو في فريقه. وأشاركه في الدعوة إلى دعم الانتخابات المحلية المقبلة، التي ستجرى في تموز/يوليه ٢٠٢٣، والتي حددت السلطة الوطنية للانتخابات جدولها الزمني.

وإذ أنتقل إلى الموضوع الذي جمعنا اليوم، وهو الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي أصدر الأمين العام عنها تقريرا تمحور حول ١١ نقطة، أود، أولا وقبل كل شيء، أن أعرب عن امتنان حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها للمجتمع الدولي، الذي يعمل من خلال البعثة، ونشكره على دعمه متعدد الأوجه في سياق صعب بقدر ما هو معقد. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أؤيد الإحاطة التي قدمها السفير هلال، وأحث المجتمع الدولي على أن يظل متفاعلا في جمهورية أفريقيا الوسطى بغية تعزيز التعاون الأمني وتحقيق النجاح في شكل عودة فعالة إلى السلام.

ولئن كنا نرحب بالإنجازات الناجمة عن جهودنا الجماعية، تجدر الإشارة إلى أنه لا تزال هناك حاجة إلى إدخال تحسينات من خلال العمل المنسق والقائم على الاحترام المتبادل حتى لا تشكل حالات الشذوذ والتناقض عائقا أمام العملية السياسية من أجل السلام وتتوقف عن تأجيج انعدام الأمن وعدم الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأود الآن أن أتشاطر مع المجلس الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتعليقات حكومتي على تقرير الأمين العام. ينبغي لأعضاء المجلس أن يعلموا أن جمهورية أفريقيا الوسطى، بلدي، هو بلد يقدر عدد سكانه بـ ٥ ملايين نسمة، مما يعني أن هناك ٥ ملايين امرأة ورجل لا تزال حقوقهم وكرامتهم موضع تجاهل وازدراء، في هذا القرن الحادي والعشرين، من جانب أعداء السلام الخارجين على القانون والغادرين. وفي خضم جماح رغبتهم في خدمة القضايا المظلمة، يشن أعداء السلام هؤلاء حربا بالوكالة ضد شعب أفريقيا الوسطى ومؤسسات الجمهورية، ويحصلون على أجر من خلال الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية التي يحشدونها لتقوية أنفسهم بالأسلحة. وبهذه الطريقة، تظل أطرافا فاعلة مفيدة في جميع الجهود الرامية إلى زعزعة الاستقرار بغية الوصول إلى السلطة بالقوة أو بأي وسيلة أخرى.

إننا في القرن الحادي والعشرين، ويمكن للذين أتيحت لهم الفرصة لزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى أن يصفوا المفارقة التي تكتنف البلد للمجلس. وجمهورية أفريقيا الوسطى دولة قليلة السكان، شاسعة المساحة وتمتلك موارد طبيعية هائلة جدا وأرضا سخية. لكن البلد يخضع لطغيان البشر، مما يجبر شعبا بأكمله على العيش في حالة من انعدام الأمن غير المقبول، وقبل كل شيء، انعدام الأمن غير المفهوم.

في الواقع، مع الانتهاكات والتطرف العنيف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة، لا يمكن للسكان الوصول إلى أراضيهم للزراعة من أجل تلبية احتياجاتهم الاستهلاكية الشخصية. وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى محرومة من أي إمكانية لاستغلال موارد باطن أرضها التي يمكن أن تسمح لها بدعم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفعالة.

وعلاوة على ذلك، فإن حملة الشيطنة في جمهورية أفريقيا الوسطى، مدفوعة بالمصالح الجغرافية السياسية والجغرافية الاستراتيجية للدول التي تحركها أهداف اقتصادية وأهداف تحديد المواقف، تعتمد على جميع الوسائل لتهميش بلد وسكان أصيبوا بالفعل بأضرار بالغة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري بنشاط شن حملة سلبية تهدف إلى أخذ سكان جمهورية أفريقيا الوسطى رهائن لمنع أي دعم مالي لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، مما يؤدي إلى خنق البلد وإثارة أزمة اجتماعية.

وهذا يعني أن شباب جمهورية أفريقيا الوسطى – وهم شباب لا يتطلع إلا إلى السلام، الذي ينبغي أن يتمكن كل إنسان من التمتع به في أرض أسلافه – لا يمكنهم إلا أن يتطلعوا إلى مستقبل حزين جدا. وهذا يعني أيضا أن المستقبل لا يحمل سوى خيار واحد: العنف ردا على العنف، لأن هذا هو السبيل الوحيد للبقاء على قيد الحياة. وفي الواقع، بينما يطرح تقرير الأمين العام عددا كبيرا من النقاط، فإنه لا يدخل في صلب الموضوع، ولا سيما ما يتطلع إليه شعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

وسيكون من المناسب أن نجلس يوما ونناقش النتائج المتوقعة من تنفيذ عملية حفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، لأننا، أولا وقبل كل شيء، مسؤولون أمام السكان عنها. دعونا لا ننسى أن ولاية البعثة هي حماية المدنيين. ثانيا، ينبغي أن نفعل ذلك لأنه لا يكفي تقييم الحالة الأمنية والسياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى دون تقييم الإجراءات والنتائج المتوقعة لما نقوم به. وفي الواقع، سيتعين علينا أن نواجه حقيقة أننا يجب أن نعمل معا من أجل السلام وأن نتوقف عن مجرد التكلم بشأن السلام. وللقيام بذلك، يجب أن نركز على الحقائق التي يعيشها سكان جمهورية أفريقيا الوسطى، وليس على الحقائق التي تم استقراؤها عمدا باسم الإنسانية، أو حتى باسم التعاطف مع شعب يعيش في بؤس أو يواجه الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية التي حرمت منها دولة أفريقيا الوسطى.

وينبغي لأعضاء مجلس الأمن أن يعلموا أننا ندرك جيدا حقائق هذا العالم والمفارقة بين الثروة التي تمتلكها جمهورية أفريقيا الوسطى والبؤس الذي يعيشه سكانها. وهي أيضا نتيجة محزنة لواقع هذا العالم على الرغم من الجهود الجماعية – عالم يتسم بحالة من الفوضى، عالم تسوده الفوضى – لمجرد أن الحلول التي تدعو إليها لا تتناسب مع واقع الدول.

وسنواصل الاجتماع في هذه القاعة لمناقشة أكبر عدد نريده من التقارير ومشاريع القرارات. لكن أليس من الأصح، بعد ١٣ عملية سلام متعددة الأطراف وتسع سنوات من عمليات حفظ السلام من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، أن نركز بشكل عاجل على حقيقة أننا بحاجة إلى إقامة هذا السلام الذي كثيرا ما يحتج به قبل أن نتمكن في النهاية من الحفاظ عليه.

ويمكننا أن نناقش النقاط المختلفة في التقرير الذي قدمه الأمين العام، ويمكننا أيضا أن نواصل إحصاء القتلى والمشردين واللاجئين. ولكن أليس من الأفضل التركيز على إيجاد حل ملموس لما يسبب مشكلة جمهورية أفريقيا الوسطى؟ أو، بدلا من ذلك، يمكننا أن نركز على ما هو ليس بمشكلة، مثل القيود المفروضة على الرحلات الجوية الليلية، التي كانت موضوعا أثير باستمرار خلال المناقشة بشأن تجديد ولاية البعثة، حتى ننسى أن الولاية الأصلية بعيدة عن التحقيق.

إننا نعرف سبب مشكلة جمهورية أفريقيا الوسطى، والمجلس يعرفه أيضا. وكل ما نحتاج إلى القيام به الآن هو الرغبة في معالجته. ولنتذكر أن النداء الذي وجهته جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المجتمع الدولي جاء بسبب العدوان الذي أعقب تمرد جماعات السيليكا في عام ٢٠١٣، الذي قتل في غضون أيام قليلة آلاف الأبرياء وشرد آلافا آخرين. ما هي الحالة اليوم، بعد تسع سنوات؟

على الصعيد السياسي، تتواصل الجهود في عملية سياسية للسلام والمصالحة تسهم بها خريطة طريق لواندا، التي جاءت استكمالا لإعادة الجماعات المسلحة المتمردة التي استأنفت تمردها إلى الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بحضور قوات الأمم المتحدة المكونة من حوالي ٠٠٠ ١٣ فرد.

وينبغي أن نقدر الجهود الدؤوبة التي تبذلها السلطات للحفاظ على أسس الديمقراطية وبناء سيادة القانون واستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وهذه عملية طويلة وشاقة، ولكن اقتراب موعد إجراء الانتخابات المحلية ينبغي أن يمكننا من التعجيل بسياستنا اللامركزية وتحقيق تنميتنا المحلية من خلالها. وأود أن أكرر طلب السفير هلال بأن يعبئ المجتمع الدولي التمويل لإجراء الانتخابات المحلية لتمكيننا من الانتهاء من عملية ديمقراطية نرغب فيها جميعا وبدأناها معا.

وواقع العالم اليوم يشير إلى أن الجزاءات التي تفرض للعقاب فحسب تكون غير فعالة تماما، خاصة عندما تكون غير متناسبة وغير عادلة وقاسية، مما يجبر شعبا على الخضوع لمجرد أنه أطلق صرخة مشروعة طلبا للمساعدة من أجل البقاء. وكما قلت، ينبغي أن نفهم أن العملية السياسية لدولة فتية مثل جمهورية أفريقيا الوسطى طويلة وصعبة. وقبل كل شيء، أصبح الأمر صعبا ومؤلما بسبب التدخل المستمر بغرض وحيد هو إبعادنا عن هدفنا الأساسي وعن القضية الحقيقية، وهي أن نعيد إلى الشعب سيادته وقدرته على التعبير عن نفسه بشأن الموضوع الذي يهمه أكثر من غيره، ألا وهو تنميته ورفاهه الاجتماعي. وعلينا ألا ننسى أنه لا يمكن أن يدعي أحد أنه يهتم بجمهورية أفريقيا الوسطى أكثر من أبناء أفريقيا الوسطى أنفسهم.

وفيما يتعلق بالأمن، فقد أدى تجدد الهجمات التي تشنها المجموعات المسلحة واستخدام الأجهزة المتفجرة والمسيرات إلى خلق حالة تنذر بالخطر. وتشمل الحوادث الأخيرة الهجوم الذي وقع في ١٤ شباط/فبراير على سيكيكيدي، في منطقة فاكاغا، الذي أزهقت فيه أرواح وأُخذ ضباط من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى رهائن، والاغتيالات التي وقعت في ١٨ شباط/فبراير في باوا، فضلا عن الاعتداءات على قوات الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية. وينبغي أن يدفعنا كل ذلك إلى إعادة النظر في ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى تتمكن من الانتشار على نحو أكثر كفاءة بطريقة تجبرها على توفير حماية فعالة للمدنيين وقت وقوع الهجمات التي تشنها القوات السلبية فعلا وليس في أعقابها. كما ينبغي إعادة النظر في الولاية حتى لا تتكرر الأخطاء التي ارتكبت في الفترة التي سبقت الانتخابات الماضية، وخاصة خطة تأمين الانتخابات التي فشلت في تحقيق النتائج المرجوة وأثارت عدوانا جديدا من قبل المجموعات المسلحة. وفي ضوء تجدد هجمات

المجموعات المسلحة والتهديدات والمعلومات المضللة والتحريض على الكراهية التي يجري نشرها على منصات التواصل الاجتماعي بهدف إثارة غضب الناس وتخويفهم، يجب أن نجلس وننظر في الفعالية المفترضة لطلب زيادة قوات الأمم المتحدة، والذي تم تقديمه ردا على فشل تلك الخطة الأمنية للجدول الزمني للانتخابات ٢٠٢٠-٢٠٢١، والتي شهدنا خلالها تمردا جديدا أجبرنا على التوجه بالنداء إلى المجتمع الدولي والمنظمات دون الإقليمية مرة أخرى.

إن تقرير الأمين العام يناقش وضع بعثة الأمم المتحدة والقيود المفروضة على حرية حركتها على وجه الخصوص. ومن المهم الإشارة إلى أن نداءات سلطات أفريقيا الوسطى من أجل تنسيق الجهود، لا سيما في سياق الأعداد المتزايدة للقوات وهويتها، لم تلق آذانا صاغية حتى الآن. هل يدرك المجلس أنه على الرغم من طلباتنا المتكررة، لم نر أي إشارة للتعاون أو التنسيق، في انتهاك كامل لسيادة جمهورية أفريقيا الوسطى؟ وأرى أنه من المهم التشديد في جميع قرارات المجلس ذات الصلة على أن سلطات أفريقيا الوسطى هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن ضمان حماية مواطنيها وأراضيها. كيف يمكننا الرد إذا لم يكن يحق لنا أن نعرف من الذي يُدعى إلى أن يطأ بأقدامه أرض أفريقيا الوسطى؟ أليست هذه طريقة ماكرة لانتهاك حق سيادي؟ هل يقبل أي بلد هنا ممارسات من هذا النوع؟

إن شروط اتفاق مركز القوات مع حكومة أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بعمليات بعثة الأمم المتحدة واضحة. وقد سمحت الحكومة بعدد من الاستثناءات – حتى أن بعضها قد لا يكون مقبولا – ولكن من المهم أن نتذكر أن جمهورية أفريقيا الوسطى طلبت الدعم في سعيها لتحقيق الأمن، وليس الوصاية أو أي نوع من الاستعاضة عن سلطات أفريقيا الوسطى. وينبغي فهم القيود التي أعلنا عنها في ضوء التجاوزات المرتكبة وبالنظر إلى ضعف جمهورية أفريقيا الوسطى. وهي تسلط الضوء على التناقضات في ولاية يوجد فيها تشديد أمني دون مستوى كاف من السيطرة. وعلى سبيل المثال، فإن هذا المستوى الأدنى من السيطرة قد أدى إلى اعتقال زوجين، أبوين لطفل يبلغ من العمر ستة أشهر، جاءوا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى ظاهريا في إرسالية دينية وعثر عليهم في ضواحي عاصمة أفريقيا الوسطى وهم يشغلون مسيرات. وألقي القبض عليهم وطردوا من أراضي أفريقيا الوسطى. هذا مثال واحد من أمثلة كثيرة تبين حاجتنا إلى الحد الأدنى من ضبط الوضع الأمني.

على الصعيد الاقتصادي، فإن المشاكل المستمرة – التي تفاقمت بسبب الأزمة الصحية متمثلة في مرض فيروس كورونا والأزمة الأوكرانية الروسية – لم يسلم منها اقتصاد أفريقيا الوسطى، الذي كان بالفعل في حالة يرثى لها جراء وضعه كدولة متخلفة النمو. وجمهورية أفريقيا الوسطى ليست بمنأى عن عواقب الارتفاع الحاد في أسعار الضروريات الأساسية والمنتجات النفطية، التي تؤجج التوترات الاجتماعية. وتؤدي تلك الخلفية الاقتصادية والمالية المقلقة إلى تفاقم الحالة الإنسانية المقلقة أصلا والناجمة عن الهجمات المستمرة التي تشنها المجموعات المسلحة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. كما أن عملية حفظ السلام والمنظمات الإنسانية غير الحكومية، بإعفائها الضريبي، تعوق اقتصاد أفريقيا الوسطى.

كيف يمكننا تحسين الحالة الإنسانية دون معالجة مسألة الجماعات المسلحة التي هي السبب الجذري لها؟ فهي تعوق وصول الناس حتى إلى فنائهم الخلفي وتمنع سلطات أفريقيا الوسطى من تنفيذ برامج اقتصادية تستند إلى إمكانات البلد الغنية بالموارد الطبيعية. كيف يمكننا الحد من المشاكل الإنسانية عندما لا تستخدم نسبة ٨٠ في المائة من التبرعات المتعهد بها إلا لضمان عمليات المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأخرى؟ كيف يمكننا أن نحل تلك المسائل عندما يكون الفقر مدعوما باستغلال موظفي أفريقيا الوسطى، حتى على أراضيهم؟

يمكننا إنهاء هذه الحالة الإنسانية المقلقة، ولكننا نحتاج أولا إلى الإرادة للقيام بذلك. وعلينا أن نحد من القدرة الفتاكة للجماعات المسلحة. لن أتطرق إلى مسألة انتهاكات حقوق الإنسان في ضوء المعايير المزدوجة التي تظهر في التعامل مع بعض الحالات – على

وجه التحديد، حيث يجري العمل دون علم السلطات المحلية في أفريقيا الوسطى، وفي الحالات التي لم يكن من الممكن فيها التحقق من الادعاءات، وفي القرارات التي تحركها تناقضات معروفة، مثل انسحاب القوات الغابونية في عام ٢٠٢١ على أساس الإدانات التشهيرية أو حتى التضليل. وتعمل مكافحة الإفلات من العقاب بسرعتين مختلفتين تماما، مع تجاهل قائمة من العقوبات، مما يسمح لجلادي شعب أفريقيا الوسطى بمواصلة انتهاكاتهم.

لا يمكننا أن نطلب الممكن والمستحيل في نفس الوقت. إن بناء دولة تقوم على سيادة القانون وتعمل في الوقت نفسه كدولة مستقرة غير ممكن إنسانيا. وقدرتنا على أن نكون فعالين تعتمد على العمل المنظم والمنسق. إذا حاولنا مطاردة عدة أرانب في نفس الوقت، فلن نفوز بأي منها – أي أننا لن نحقق أي نتائج، لأنه لا يوجد حل أمني أو بديل آخر سوى العمل معا لمحاربة أعداء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، قوى الشر التي هي الجماعات المسلحة.

إن تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى أمر حتمي اليوم أكثر من أي وقت مضى. ويجب علينا أن نفكر معا في كيفية تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وإعادة السلام إليها. وما من شك في أنه في مواجهة الجماعات المدججة بالسلاح والمجهزة بأسلحة متطورة، في منطقة من وسط أفريقيا لا تقوم فيها أية دولة بتصنيع الأسلحة أو بيعها، يجب إعادة النظر في ولاية البعثة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. إننا بحاجة إلى عملية قوية وفعالة يمكن أن تضع حدا لمعاناة شعب أنهكته عقود من العدوان على أراضيه والجرائم المرتكبة ضد مواطنيه وزعزعة استقرار مؤسساته والاستغلال غير المشروع لموارده المعدنية.

إن سياق أفريقيا الوسطى يتطلب منا ألا نتجاهل الإخفاقات والأخطاء التي فاقمت الحالة السياسية والأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى إذا أردنا تنفيذ عملية تهدف إلى فرض السلام والاستقرار من أجل التغلب على مشاكل عدم الاستقرار، وبالتالي انتهاكات حقوق الإنسان والمعلومات المضللة والتحريض على الكراهية، من خلال توفير بدائل معقولة وحقيقية للناس، وليس وعودا جوفاء. فلنكن معا صانعي أحلام، وليس بائعي أوهام. ولكي نفعل ذلك، فلنعمل في تضامن من دون أي اعتبار لمفهوم القوي ضد الضعيف أو من هو المهيمن مقابل من يمكن السيطرة عليه. ودعونا لا ننسى أننا جميعا بشر. فلنعمل على الحد من التمييز ورفع الجزاءات المجحفة والضارة وغير الفعالة. فلنتوقف عن إضفاء الشرعية على الجماعات المسلحة بفرض جزاءات تنتج عنها آثار معاكسة لتلك المقصودة منها، وقبل كل شيء، دعونا لا نحول الضحايا إلى معتدين والجلادين إلى ضحايا.

في الختام، أشجع أعضاء المجلس على تفهم سياق شعب جمهورية أفريقيا الوسطى وأن يعتبروا قضيته قضيتهم – أي سعيه إلى حياة كريمة – بدعم رفع الجزاءات الجائرة المفروضة على حكومته مثل تلك الواردة في القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، بشأن الحظر المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى، والذي يضفي الشرعية على الجماعات المسلحة على حساب السلطات الشرعية، وهو نص عبثي في أعقاب رفع القيود المفروضة على حصول القوات النظامية على الأسلحة، وبدعم رفع الجزاءات المتبقية بموجب عملية كيمبرلي، فضلا عن تنفيذ الجزاءات المفروضة على حرية تنقل الأشخاص الخاضعين لجزاءات لارتكابهم جرائم ضد الإنسانية وتجميد أصولهم.

إن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى يطلب إلى أعضاء المجلس ألا يخطئوا في تحديد أعدائهم. فجمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها وحكومتها ليسوا أعداءهم، وهم ليسوا العدو. إن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى يريد ببساطة إقامة شراكات تحقق المنفعة المتبادلة، استنادا إلى مبدأي المساواة وعدم التمييز.

أتمنى أن يحل السلام في هذا العالم الذي نحيا فيه في معاناة مستمرة. وأتمنى أن يحل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.